# سلطة الدولة وسلطان العلماء:
# سياسة الدولة الحديثة في تدبير الحقل الديني

د. يونس السريفي
دكتور في علم السياسة
باحث في علم الاجتماع الديني
المغرب

إذا كان الشرفاء يستمدون سلطتهم ونفوذهم – خصوصا داخل المجتمع المغربي لما قبل الحماية – من حبل نسبهم الشريف الممتد من النبي: مصدر الوحي والشريعة والرابط بين عالم الغيب وعالم الشهادة، فإن العلماء يستمدون سلطتهم ونفوذهم من النسيج الاجتماعي، من الدور المحدد سلفا بواسطة المنظومة الدينية السائدة التي حددت مهام دينية واجتماعية وسياسية لا يكون العالم عالما إلا بإنجازها كنشر العلوم، والقيم الدينية بين الناس والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمشاركة في عقد بيعة السلاطين وحلها عند الضرورة والاقتضاء، والإفتاء، وإبداء النصيحة متى طلب السلطان ذلك، ويمكن تلخيص دور العلماء ونفوذهم في المجتمع المغربي – كما يبدو في التصورات المشتركة للمغاربة، وبعيدا عن التدقيق الاصطلاحي في تحديد من هو العالم في الحقل الديني المغربي، تبقى للعلماء بوصفهم "حراسا للإسلام"[1] ووسطاء في تفسير النصوص الدينية لعامة الجماهير المسلمة، ومسؤولين دينيا عن تطبيق قيم الإسلام في بنيات المجتمع والدولة[2]، مكانة رمزية في ضمير الأمة، ويمكننا التمييز منهجيا بين علماء فضلوا الاشتغال في الحقل الديني المضاد (المطلب الأول) وآخرين اختاروا الاشتغال من داخل مؤسسات الدولة (المطلب الثاني).

## المطلب الأول: سلطان العلماء: صراع المأسسة والاستقلالية

عرف السلوك السياسي والديني للعلماء المغاربة على مستوى محدد الانتماء العضوي للمؤسسة التنظيمية في المجتمع المغربي، تحولا جذريا من الإنتماء التاريخي لمؤسسة الزاوية في معظم الأحايين، إلى حقبة العضوية الكاريزمية في صفوف أحزاب الحركة الوطنية بعيد الاستقلال، ثم الانخراط التنظيمي البارز لفئات منهم – على تواضعه العددي– في التجربة الحديثة للدعوة التي تمثلهما الحركة الإسلامية المغربية لكن في المقابل، ظلت شرائح كثيرة من العلماء على اختلاف مسارات فعلها الديني والسياسي حبيسة الصورة المثالية للعالم الفرد في التجربة التاريخية الإسلامية المؤثر في المجتمع بيته وعلمه وبالأخص بين صفوة من تلامذته، الذين لم يعد يشترط فيهم بفعل التحولات التكنولوجية والإعلامية الهائلة (السكايب وغيره من التقنيات البث المباشر للصوت والصورة) التلقي عن الشيخ بالصحبة المباشرة في النطاق الجغرافي الضيق.

### الفقرة الأولى: رابطة علماء المغرب

أخذا بعين الاعتبار المكانة الدينية/السياسية التي يتمتع بها العالم، حاولت الدولة في السنوات الأولى للاستقلال دمج العلماء[3] في الحياة السياسية للبلاد لتوظيف الرأسمال الرمزي الذي تتمتع به هذه الفئة لدى الشعب، كان من نتائج هذه الإرادة مشاركة محمد المختار السوسي كوزير للأحباس ثم وزير للتاج في الحكومتين الأولى والثانية (برئاسة مبارك البكاي)، ووصول عبد الله ابراهيم إلى رئاسة الحكومة ذات توجه اشتراكي وهو خريج معهد ابن يوسف، وعلال الفاسي، وأبي بكر القادري، والمكي الناصري، والعربي العلوي وغيرهم كأعضاء في أعلى الهيئات التقريرية للأحزاب السياسية، هذه المبادرة تعني أساسا أن تدبير المقدس اليومي وتدبير السياسي لا يمكن أن يتم في غياب هذا الفاعل الديني[4].

غير أنه بعد سنة 1960، نهجت الدولة سياسة مغايرة حي سعت إلى الاستغناء عن خدماتهم، ولم يبدل محمد الخامس ولا الحسن الثاني أي جهد يذكر لإخراج العلماء من ضعفهم، بل عملوا على العكس من ذلك على تكريس هذا الضعف، خاصة فيما يتعلق بالممارسة السياسية للعلماء، بالعمل على تشظية مختلف المؤسسات الدينية، بما فيها مؤسسة العلماء، وتدجينها وتهميشها حيث كانت الملكية تعتمد على مشروعيتها الدينية الخاصة من أجل استمرارية سلطتها[5]، فعدم أخذ رأيهم واستفتائهم في مسألتي حظر الحزب الشيوعي المغربي سنة 1959 وقضية البهائيين أو ما يعرف بمحاكمة الناظور سنة 1963، شكلا مؤشرين على أن الدولة فضلت تعويضهم بنخبة سياسية ذات ثقافة عصرية ومتنوعة، لا تشاطرهم أمجاد الماضي ولا مشاريع المستقبل، ثم هاته النخبة التي نجحت نسبيا في تسيير دواليب الدولة الفتية، تكون جلها في الخارج، وتعاملت مع العلماء بنوع من الازدراء معتبرة إياهم ممثلين لقوى التخلف[6] .

وبالموازاة مع ذلك، تم تهميش جل الشخصيات ذات التكوين التقليدي داخل الأحزاب السياسية حيث تقلص دورها، وأصبحت تلعب أدوارا شرفية تستغلها الأطر العصرية من حين لآخر لتأكيد أصالة أفكار الحزب، من أمثال أبو بكر القادري (حزب الاستقلال)، والفقيه المنوني(حزب الشورى والاستقلال)، ومولاي العربي العلوي والحبيب الفرقاني (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية).

كان من نتائج هذا الغياب عن الحياة الدينية/السياسية للبلاد، تلاشي مصداقية الفقيه أو العالم التقليدي كأمين وقيم على الشريعة، كما أدى هذا الغياب إلى فراغ إيديولوجي بالنسبة للنظام السياسي القائم، فراغ ملأته الخطابات الإيديولوجية اللائيكية، وخاصة الماركسية منها والتي قادت معارضة سياسية شرسة ضد النظام.

إضافة إلى ذلك، لوحظ أن العلماء أنفسهم فضلوا الانسحاب من المجال السياسي، وحصروا نشاطهم في تدبير المقدس اليومي عن طريق ممارستهم للوظيفة العمومية (التدريس مثلا)، فمؤتمر العلماء الذي انعقد في 18و19 شتنبر 1960 كرس في الواقع الانزلاق من منزلة القيام بالدور السياسي–الديني إلى ممارسة الوظيفة الدينية التقليدية، وقد أسفر هذا المؤتمر على إنشاء "رابطة علماء المغرب" التي أكدت في قانونها الأساسي على إحياء الوظيفة التقليدية للعالم والتي حصرتها في الدعوة وحماية حقوق ومصالح الإسلام، كما بادرت بإعطاء تعريف للعالم أقل يمكن أن يقال عنه أنه بعيد كل البعد عن معنى العالم بمفهومه التراثي التاريخي: فالعالم لم يبق ذلك المجاز من طرف مشايخه وأقرانه، بل أصبح العالم كل من تخرج من مؤسسة رسمية معترف بها من طرف القانون الوضعي، أي المؤسسات التعليمية الرسمية، ويسهر على تطبيقها مجلس العلماء، وهو هيئة رسمية تعمل تحت رعاية السلطات السياسية العليا، وشدد المجتمعون على كون الرابطة هي الناطق باسمهم والمعبر الرسمي على مواقفهم، معتبرين إياها الهيئة التي تخول لهم تشكيل قوة ضاغطة لها وزنها، أضف إلى ذلك أن الشيء المهم الذي ربما قررته الرابطة في مؤتمرها هذا، هو التأكيد على وظيفتها في الإفتاء في كل ما يتعلق بالاتجاه الديني للدولة، إلا أن هذا القرار بقي حبرا على ورق، بحيث غابت رابطة العلماء من الساحة السياسية/الدينية منذ نشأتها، ولم نسمع بها إلا خلال مناسبات عقدها لمؤتمراتها وإرسالها لبرقيات الولاء للملك في الأعياد والمناسبات الكبرى.[7]

إلا أن تأسيس رابطة العلماء، كجمعية، بناء على ظهير الحريات العامة لسنة 1958 سمح لها بهامش من الاستقلالية[8] عن السلطة السياسية، والمناورة في التعبير عن المواقف خصوصا مع كاريزمية الشيخ عبد الله كنون، ومثال لذلك الموقف من الثورة الإيرانية لسنة 1979 الصادر عن مؤتمرها السابع المنعقد بمدينة وجدة في شهر ماي من نفس السنة، إذ عبر في البيان العام للرابطة عن: "تثمينها للنهضات الإسلامية الموفقة في سائر البلاد الإسلامية ولقضايا التحرير من الظلم والفساد والرجوع بالأمة الإسلامية

لعزتها وأصالتها لتحكيم شؤونها طبق الإسلام وقوانين الشريعة المطهرة كشعب إيران الذي حقق انتفاضة نموذجية في تاريخ الحركات التحررية عبر تاريخ الإسلام."[9]

وهو الموقف الذي جوبه، بتحرير فتوى لإدانة الخميني، بمبادرة من مجموعة من العلماء المستقلين، رفعت إلى "مقام حضرة أمير المؤمنين"، مع طمس المؤسسة الدينية التي ينتمي إليها المصدرون للفتوى، واكتفى النظام بالإشادة بالدور الفردي لبعض الشخصيات الدينية، وقد أوردت الفتوى فحوى مقالات منسوبة للخميني تقول: "...إن الأنبياء جميعا جاءوا من أجل إرساء قواعد العدالة، لكنهم لم ينجحوا، وحتى النبي صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء الذي جاء لإصلاح البشرية وتنفيذ العدالة لم ينجح في ذلك، وأن الشخص الذي سينجح ويرسي قواعد العدالة في جميع أنحاء العالم ويقوم الانحرافات هو الإمام المهدي المنتظر..." وقد أقرت الفتوى بأن هذا الكلام "أقوال بشعة ومزاعم فظيعة"، ثم قامت بمقارنته بما ورد في مؤلف للخميني المعنون "الحكومة الإسلامية": "إن الإمام مقاما محمودا ودرجة سامية، وخلافة تكوينية تخضع لولايتها جميع ذرات الكون وأن من ضرورات مذهبنا أن لأئمتنا مقاما لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل". ثم خلصت الفتوى إلى ما يلي: "وهذا كلام مناقض لعقيدة التوحيد يستنكره كل مسلم ولا يقبله ولا يقره أي مذهب من المذاهب الإسلامية، ولا يبرأ قائله من الشرك والكفر بالله إلا التوبة والرجوع عنه صراحة وعلنا أو التبرؤ منه وإصدار بيان ذلك، ليهلك من هلك على بينة ويحيا من يحي عن بينة".[10]

نفس الأمر سيحدث مع علماء وطلاب دار الحديث الحسنية التي لم تفلت من عدوى الفكر الثوري الشيعي، خاصة على مستوى مواضيع بعض الأطروحات والرسائل التي كانت تؤطر داخل الدار، مما سيدفع السلطة إلى توقيف مناقشة الرسائل والأطروحات في العلوم الإسلامية داخل دار الحديث الحسنية ابتداء من 18 يونيو 1981، وصادف هذا التاريخ اعتزام ابراهيم بن الصديق مناقشة أطروحته، ليتم استئناف المناقشات ابتداء من 14 نونبر 1984.[11]

ولا يمكننا الحديث عن "رابطة علماء المغرب" دون التعرف بشكل مفصل على مسار مؤسسها الشيخ عبد الله كنون، وأحد العلماء الذين أثروا في الحقل الديني بالمغرب، إلى درجة كانت تسمى رابطة علماء المغرب، ب "رابطة كنون".

### 1/ العلامة عبد الله كنون: فن ضبط المسافات مع السلطة

بعد سنوات من علاقات القرب والبعد بين عبد الله كنون والسلطة السياسية، في لعبة شبيهة بحرب باردة سمتها الكر والفر، اختار القدر يوم التاسع من شهر يوليوز سنة 1989[12] بمدينة طنجة، لينزل هذا العالم من صومعته، ويتوفى في هذا التاريخ الذي يصادف يوم عيد ميلاد الملك، وكأنها رغبة في تعكير جو الفرحة والاحتفالية التي كانت تعج به جنبات القصر الملكي، فقبل سنوات وصلت العلاقة بين العلامة عبد الله كنون والملك الحسن الثاني درجة الجفاء كما يحكي المقربون منه، والسبب سياسي بامتياز، ارتبط بموقف رابطة العلماء من الثورة الإسلامية بإيران سنة 1979 وقائدها الخميني، فقد استدعي الفقيه على عجل للقصر الملكي لمقابلة الملك، وتعرض "لموقف مهين"، قرر بعدها الانسحاب والتواري، أو أريد له أن ينسحب بهدوء، وما يزكي ذلك هو صدور فتوى من قبل علماء مستقلين تدين الخميني وثورته[13].

أما من قبل هذا الحادث، فلم يكن يخفي خلافاته مع الملك الراحل الحسن الثاني، إلا أن الخلاف في الآراء لم يكن يمنع الرجلين من احترام أحدهما للآخر، فقد كان يضمن لكنون احترام وتقدير الملك، التزامه بقواعد لعبة التوازنات التي تمكنه من اختيار الوقت المناسب والوسائل الملائمة للتدخل أو الالتزام بالصمت، كما أنه كان يتقن فن المناوبة بين وظيفة الانتقاد البناء ووظيفته إضفاء الشرعية، فهو كان على دراية بقوانين فن توزيع الأدوار، من دون أن يوقعه تغييره المستمر للمواقع في فخ الانتهازية، فقد كان عضوا في أكاديمية المملكة، وكذلك الأمين العام لرابطة علماء المغرب، وكان يشارك بمقالات متزنة في مجلة

"دعوة الحق" الرسمية التي تصدرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وفي نفس الوقت كان يطلق العنان لنفسه[14] ومعاونيه العنان حين تحرير مواد نشر مجلة "الميثاق" لسان حال الرابطة التي تتميز بخطها المنتقد والمباشر، وقد وصف وضعه الخاص بقول: "إن مهمة العالم محفوفة بالمخاطر تجعل من الصعب المحافظة على حرية الفكر والحركة، لذلك أفضل وضعي المستقل على الارتباط بأكاديمية للغة في القاهرة أو في دمشق".[15] وبعبارة "المنزلة بين المنزلتين" يصف علاقته بالسلطة، تدل في نظره على الوضع الصعب للعالم الذي يختار التذبذب بين الخضوع والتمرد، ويؤكد في شكل وصية على أنه: "يكمن خلاص المرء في علاقته مع السلطة في عدم الاكتراث، أو إذا أمكن، الازدراء. حفظنا الله من شرور السلطة".[16]

ونورد هنا ملخصا لزيارة قامت بها جاكلين لغمام ( زكية داوود) بمعية محمد الطوزي للعلامة عبد الله كنون ببيته بطنجة:

"وصلنا إلى نهاية زقاق صاعد ونظيف، فوجدنا في استقبالنا رجلا "شابا" لم يناهز عمره بعد الثمانين سنة، كان يرتدي لباسا تقليديا أبيضا وبدا لي تمام كما اعتدت أن أشاهده على شاشة التلفزة. كانت على محياه مسحة من الخجل، وبعبارات مؤدبة اعتذر عن العناء الذي سببه لنا موقع داره في نقطة عالية أقصى حي القصبة. وفي وقت وجيز، أبان مضيفنا على حيوية كبيرة ومعرفة دقيقة بالأمور والأحداث وكأنه اجتاز قرونا عديدة من دون أن تحد رحلته عبر الزمن من حزمه أو تؤثر على خفة دمه وفكاهته. وكل هذه الخاصيات المتأصلة، تجعل الإنسان يحس أنه في حضرة رجل عظيم يملك قوة داخلية رهيبة.

ثم إن معاشرته المتزنة للسلطة وللدوائر المحيطة بها، علمته صنعة قياس المسافات التي يستوجب على المرء احترامها حين التعامل مع بعض القضايا، مما يفسر حرصه الشديد على التزام فترات خلوة يعيد خلالها ترتيب أوراقه والتفكير مليا في ما حصل وما يجب أن يفعله مستقبلا. لذلك دأب خلال لقائنا على ترديد فضائل السكون والعيش المتواضع. يقول العلامة في موضوع تكوينه: "أظن، أن الله با ركني حين أنعم علي بشيوخ من طينة والدي وعمي وكانا يدرسان في الجامع المجاور لدارنا في طنجة، تعلمت عليهما بعض الفقه والعلوم الدينية. كان المغرب السلطاني يبدو لنا بعيدا إذ يستلزم الوصول إليه اجتياز حدود عديدة...في مدينة طنجة ذات الوضع الدولي، كنت أشعر أنني سجين حضارة غريبة، إلا أن ذلك لم يكن ليمنع فضولي من الاهتمام بما يتعلمه الشباب في مثل سني في المدارس والثانويات التابعة للهيئات الأجنبية. كنت أود من أعماق قلبي أن أبرهن لهم على أن طالبا معربا يمكنه منافستهم، لذلك قرأت كل الأعمال الأدبية الكلاسيكية مثل مؤلفات تولتسوي وهوجو وشيكسبير وروسو وغوته وميرابو...كانت وسيلتي للحديث في الأمور السياسية بكلام مستقى من الخطاب الديني الإسلامي، على الرغم من أنني كنت أعي أن العملية لا تخلو من مجازفة. من سوء الحظ، فقد ساهمت الظروف بالمنادين بالأفكار السلفية إلى إعطائها محتوى ديني ضيق، أدى بها إلى أن تصبح مجموعة أفكار تدعو إلى التشدد والتعصب والإقصاء"[17].

بقراءة للمسار العادي لمؤلف "النبوغ المغربي" ،[18] والتعرف على المراحل الكبرى التي مر بها خلال تكوينه الفكري، لا يتصور أبدا أنه بإمكان رجل منفتح على الثقافات، أن يصبح يوما من الأيام أمينا عاما لرابطة علماء المغرب[19]، فقد تقلد عدة مناصب رسمية، كان من بينها توليه لمنصب وزير العدل في الحكومة الخليفية بتطوان سنتي 1954-1956، وتم تعيينه عاملا على مدينة طنجة سنة 1957ومن الواضح أن عبد الله كنون راح ضحية مرحلة من التاريخ السياسي المغربي اتسمت بتقلبات شديدة بعد الاستقلال كان من نتائجها إقصاء الفاعل الديني المستقل من المشا ركة في القرار السياسي نتيجة تجاذبات الأحزاب السياسية والقصر والجيش وهيمنة الأفكار القومية العربية، والاشتراكية والما ركسية، ولم تتح فرصة الصمود سوى للعلماء المصطفين بشكل واضح مع إحدى القوى السياسية الكبرى بالبلاد، المتمثلة في القصر، حزب الاستقلال، الاتحاد الاشتراكي (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية)، هذه الأسباب مجتمعة مكنت من ظهور علماء بخصائص مختلفة عن بروفايل العالم المثقف التقليدي كما مثلها عبد الله كنون.

**الفقرة الثانية: علماء المغرب الأحرار**

لا يوجد هناك دعم مطلق يمكن أن يعتمد عليه العالم في مواجهته للسلطة، إن دراستنا للترجمات الطويلة لبعض ممثلي هذه الفئة المثقفة، تبين أنه من الصعب توفرهم على الدعم الكافي، إن العلماء يمارسون سلطة اجتماعية ويحاولون بها الارتقاء إلى درجة العفة، إلا أنهم ككل البشر، تظهر عليهم أحيانا علامات الضعف، وأحيانا أخرى علامات الرفعة، هذه الرفعة تؤدي ببعضهم إلى تحدي السلطة"[20]هذا النص للمستشرق الفرنسي جاك بيرك يوضح التناقض الذي قد يترتب عن امتهان وظيفة عالم في المجتمعات التقليدية.

وعلى الرغم من حدوث بعض المواجهات العنيفة مع السلطة، فإن العلماء، عادة لا يرغبون في التضحية بأنفسهم من أجل قناعاتهم، على عكس ما تتسم به شخصية "المهدي" الذي يتعامل بأسلوب مغامر يجعله في منزلة بين الداعية والنبي، والذي يبين على استعداد للحسم في المسائل الدينية وقلب الأوضاع.[21]

ومع الحركية التي عرفها الحقل السياسي/الديني، تنامت ظاهرة العلماء الرافضين للخط الرسمي والذين يعملون بشكل منفرد، وتطور الأمر إلى بوادر تشكل إطار جماعي يعبر عن رغبة لعلماء في الاستقلالية عن الخط الرسمي للسلطة، وهذا الإطار الجماعي قد اتخذ تسمية أولية: "علماء المغرب الأحرار"، وهذه التسمية تعني إيجاد تقابل بين علماء الدولة وهم العلماء الرسميون أو علماء السلطان كما يصفهم خصومهم، وبين علماء الدعوة، والتسمية الجديدة تقصدهم[22].

ولا يمكن التعرف على هذا الإطار الجديد المتمثل في "علماء المغرب الأحرار" سوى عبر البيانات التي أصدرها خلال مناسبات عديدة، وتتضمن قدرا كبيرا من الاستقلالية تجاه الموقف الرسمي للسلطة، فقد أصدرت جماعة "علماء المغرب الأحرار" بتاريخ 18 يناير 1991 بمناسبة حرب الخليج الثانية، وصف فيه الحرب ب"الهجوم الكبير الوحشي الذي قامت به الدول الغربية الصليبية الصهيونية...على الشعب العراقي العربي المسلم..." وبعد تذكير البيان بمجموعة من الآيات القرآنية والأحاديث أخرج العرب والمسلمين المشاركين في الحرب ضد العراق من أمة المسلمين، على الرغم من أنه لم يكفرهم بشكل صريح، وجاء فيه: "يتحملون المسؤولية كاملة أمام الله وأمام التاريخ وأمام شعوبهم"، كما طالب المسلمين بدعم ومساندة إخوانهم المجاهدين[23].

وستتواصل البيانات، وهذه المرة بمناسبة توقيف عدد من الأئمة عن ممارسة خطبة الجمعة، حيث ستصدر هذه "الجماعة" بيانا يشجب قرار الإيقاف ساردا ومتسائلا عن السبب: "ربما لأنهم يرفضون كليا أو جزئيا، الخطب التي توزعها عليهم وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، أو لأنهم في نظرهم تجاوزوا حدود الوعظ الخاص بالعبادات والأخلاق الحسنة، إلى إشارة ولو من طرف خفي، للمظالم التي تلحق بالمسلمين، أو للتنديد بالحرب الصليبية التي يشنها أعداء الإسلام على الشعب العراقي الشقيق، على اعتبار أنها شؤون سياسية ليست من اختصاصاهم...هذا مع العلم أنه لم يحدث منذ دخول المولى ادريس الأول حتى اليوم أن قامت أية سلطة إدارية، بفرض رقابتها على العلماء أو خطباء المساجد، أو التدخل في مسؤولياتهم الإسلامية السامية..."

وتساءل نفس البيان بعد عدة ملاحظات عن وجود قانون يحمي خطباء المساجد من الإيقاف والعزل، وهل تملك وزارة الأوقاف أو أي سلطة أخرى الحق في إيقاف أو عزل خطباء المساجد، وهل بإمكان الخطباء المعزولين أو الرافضين لخطب الوزارة أن يرفعوا شكواهم للمجلس الأعلى للقضاء، بحجة الشطط في استعمال السلطة، ولم يكتف البيان بهذه الملاحظات الشكلية بل تعداها إلى مناقشة التعويضات التي تقاضاها هؤلاء الخطاء من الأوقاف المحبسة من قبل المسلمين وليست من ميزانية الدولة، كما لم يغفل البيان مسألة إسلامية الدولة المغربية المنصوص عليها دستوريا، وأنه ليس من حق الوزارة محاسبة الخطباء عن المضمون

السياسي للخطب لأنه لا يوجد فصل بين الدين والدولة، وفي الأخير طالب البيان بتدخل نواب البرلمان بإثارة القضية أمام الرأي العام[24].

وستتواصل البيانات، وهذه المرة في قضية خارجية، ولم تكن سوى القضية الفلسطينية التي يعتبرها العالم العربي والإسلامي قضية مركزية، قضية حياة أو موت، لتستغل الجماعة مؤتمر السلام العربي/الإسرائيلي للخروج بموقف حيث جاء في البيان: "نرى من واجبنا الإسلامي كفريق من علماء المغرب: أن نذكر قادة وحكومات الدول الإسلامية بموقف الإسلام الذي عبرت عنه الفتاوي التي أصدرها علماء المشرق والمغرب قبل وخلال فترة الاحتلال اليهودي لفلسطين وحتى سنة 1989 حيث أصدر (61) عالما يمثلون جميع أقطار العالم الإسلامي فتوى جديدة بتحريم التنازل عن أي جزء من فلسطين، وأن الجهاد هو السبيل الوحيد لتحريرها".

كما ذكر البيان ببلاغ لرابطة علماء المغرب الصادر بتاريخ 5/4/1979 الذي نددت فيه بمعاهدة الصلح بين مصر وإسرائيل التي تضفي الشرعية على الاغتصاب الصهيوني للأرض الفلسطينية، وإعلانها بطلانه شرعا وقانونا، وذكر البيان بواجب النصيحة الواجبة على العلماء لجميع المسلمين حكاما ومحكومين، وأن قضية تحرير فلسطين هي مسؤولية إسلامية لا عربية فقط أو فلسطينية، ولا يملك أي حاكم ولا أية حكومة أو منظمة حق التصرف فيه.

**لائحة بأسماء مكوني النواة الأولى لعلماء المغرب الأحرار:**

| الاسم | البيانات الموقعة |
|---|---|
| عبد الله بن الصديق | 1- حول حرب الخليج<br>2- حول توقيف الأئمة<br>3- حول مؤتمر السلام |
| عبد اللطيف جسوس | 1- حول حرب الخليج<br>2- حول توقيف الأئمة<br>3- حول مؤتمر السلام |
| أحمد الريسوني | 1- حول حرب الخليج<br>2- حول توقيف الأئمة<br>3- حول مؤتمر السلام |
| ادريس الكتاني | 1- حول حرب الخليج<br>2- حول توقيف الأئمة<br>3- حول مؤتمر السلام |
| عبد القادر حسن العاصمي | 1- حول حرب الخليج<br>2- حول توقيف الأئمة<br>3- حول مؤتمر السلام |
| المفضل بن شقرون | 1- حول حرب الخليج<br>2- حول توقيف الأئمة<br>3- حول مؤتمر السلام |
| عبد الله الوكوتي | 1- حول حرب الخليج<br>2- حول توقيف الأئمة<br>3- حول مؤتمر السلام |
| محمد بن الطيب العلوي | 1- حول حرب الخليج<br>2 حول توقيف الأئمة<br>3 حول مؤتمر السلام |

| | |
|---|---|
| مصطفى الرميد | 1 حول حرب الخليج<br>2 حول توقيف الأئمة<br>3 حول مؤتمر السلام |
| محمد الروكي | 1 حول حرب الخليج<br>2 حول توقيف الأئمة |
| عبد المجيد السملالي | 1 حول حرب الخليج<br>2 حول توقيف الأئمة |
| عثمان جوريو | 2 حول توقيف الأئمة<br>3 حول مؤتمر السلام |
| عمر الجيدي | 3 حول مؤتمر السلام |
| مصطفى العلوي | 3 حول مؤتمر السلام |
| محمد المنوني | 3 حول مؤتمر السلام |
| فاروق حمادة | 3 حول مؤتمر السلام |
| محمد بن البشير الحسني | 3حول مؤتمر السلام |
| عبد العزيز بنعبد الله | 3حول مؤتمر السلام |
| الغازي اليوبي | 3 حول مؤتمر السلام |
| محمد أحمد زحل | 3 حول مؤتمر السلام |
| علي الريسوني | 3 حول مؤتمر السلام |
| علي التمديتي | 3 حول مؤتمر السلام |
| حسن حريفي | 3 حول مؤتمر السلام |

ويبرز من خلال اللائحة أسماء لعلماء من شمال المغرب، وعلى رأسهم الفقيه عبد الله بن الصديق وعبد اللطيف جسوس من طنجة، وأحمد الريسوني[25] من مدينة القصر الكبير، وعلي الريسوني من مدينة شفشاون، كما يلاحظ محاولات تصدر بعض رموز الحركة الإسلامية للشأن الديني/السياسي، مع بداية التسعينات تحت مظلة العلماء لعدم الظهور بمظهر المزاحم للدور "الشرعي" والتاريخي للعلماء في إبداء النصيحة للحكام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد خلصت إحدى الدراسات إلى أن هذه

النخبة الدينية الشابة تدل على وجود تيار قوي يعمل داخل الحقل الديني يسعى إلى التميز عن العلماء التقليديين وعن المثقفين الإسلاميين، ما تزال تبحث عن مكان متميز وسط الحقل الديني، واعتبرتها الدراسة نخبة هجينة[26]، ذات تكوين علمي يجعلها في موقع قريب من العلماء، أما أنشطتها السياسية فتؤهلها إلى لعب أدوار المساند للحركات الإسلامية.

كما سيتم رفع مذكرة[27] حول القضية الفلسطينية إلى ملوك وأمراء الدول الإسلامية عن طريق سفاراتهم المعتمدة بالعاصمة المغربية، والموقعة من مجموعة من "المفكرين الإسلاميين" من بينهم ثلاثة علماء من شمال المغرب هم: عبد العزيز بن الصديق، وعبد الحي بن الصديق، وعبد اللطيف جسوس، يمثلون "العلماء المستقلين" والجمعيات الإسلامية المغربية، نجد من بينهم كل من أحمد الريسوني (القصر الكبير)، والأمين بوخبزة (تطوان)، وصيغت وفق تصور خاص لدور العلماء في المجتمع، وكذا الغايات التي يصبون إلى تحقيقها عن طريق استعمال الوسائل القانونية، فالموقعون ينصبون أنفسهم ممثلين للرأي العام المغربي، متحاشين الحديث باسم الأمة الإسلامية، ثم إنهم لإقامة "البينة" و"الحجة" على مشروعية مطالبهم، اعتمدوا مبدأ التوفيق بين التعاليم الإسلامية والمناهج الديموقراطية الحديثة، يقول النص: "...إن قرار الصلح والاعتراف والتبادل الديبلوماسي مع إسرائيل من طرف دول تقول دساتيرها الوطنية إن دينها الرسمي هو الإسلام، لا يتناقض مع "الشرعية الإسلامية" فقط، بل حتى مع المشروعية الديموقراطية" حيث لم تقم أية دولة عربية معترفة، بإجراء "استفتاء شعبي" يمنحها حق القبول أو الرفض..."

**لائحة الموقعين على المذكرة**

| الاسم | الصفة |
|---|---|
| عبد العزيز بن الصديق | عالم مستقل/جريدة السنة |
| عبد الحي بن الصديق | عالم مستقل/جريدة السنة |
| عبد اللطيف جسوس | عالم مستقل/جريدة السنة |
| ادريس الكتاني | نادي الفكر الإسلامي |
| عمر الكتاني | عالم/أستاذ اقتصاد |
| لمفضل بنشقرون | عالم/أستاذ العلوم التجريبية |
| عبد الله الوكوتي | المجلس الوطني للحركة الشعبية الدستورية الديموقراطية |
| مصطفى الرميد | عالم مستقل/مدير تحرير جريدة الصحوة |
| فتح الله أرسلان | العدل والإحسان |
| محمد بشيري | العدل والإحسان |
| محمد يتيم | الإصلاح والتجديد |
| عبد الله باها | الإصلاح والتجديد |
| الأمين بوخبزة | الإصلاح والتجديد |
| عبد الإله بنكيران | الإصلاح والتجديد |
| أحمد الريسوني | رابطة المستقبل الإسلامي |

**المطلب الثاني: علماء السلطة: نحو بيروقراطية دينية**

لوحظ تغير في سياسة الدولة مع العلماء منذ نهاية السبعينيات[28]، حيث قامت-سياسة الدولة- بسن قوانين جديدة من شأنها أن تؤطرهم تنظيميا وتحدد لهم مجالات تدخلهم، وقد جاء هذا التأطير على شكل إنشاء مجالس علمية: مجلس أعلى ومجالس إقليمية، وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسة المجالس العلمية ليست حديثة العهد بالمغرب، فقد كان لها وجود في كل المدن المغربية ذات الرأسمال العلمي كفاس ومراكش وتطوان ومكناس، غير أن نشاطها لم يكن يتعدى المستوى البيداغوجي التعليمي، فقد أحدث أول مجلس من هذا النوع بمقتضى ظهير 1931 الصادر على عهد الملك الراحل محمد الخامس، وقد ترأس هذا المجلس محمد الحجوي ومن بعده محمد بن الخياط[29].

لكن ما هي فلسفة النصوص الجديدة المتعلقة بإعادة تنظيم العلماء رسميا؟ بعبارة أخرى، ما هي "صورة العالم النموذجي" كما تراها الدولة نفسها؟

**الفقرة الأولى: مجالس العلماء**

ارتبطت مبادرة الملك الراحل الحسن الثاني[30] بإحداث المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية الإقليمية سنة 1981[31]، بسياقين خارجي إقليمي، وداخلي وطني وهو ما يستنتج من ديباجة الظهير المحدث ومتمثل في: محاولة مواجهة آثار الثورة الإسلامية الإيرانية لسنة 1979 خاصة بعد إعلان زعيم الثورة الخميني عزمه على تصدير الثورة لبلدان العالم الإسلامي، وهو ما عبرت عنه الديباجة ب: "...وقد رأينا، بعد أن أصبحنا نشاهد ما ينذر به شيوع بعض المذاهب الأجنبية من خطر على كيان الأمة المغربية وقيمها الأصلية، أن يستمر عملنا المتواصل في إطار مؤسسات تنتظم فيها وتنساق جهود العلماء الأعلام، للعمل برعاية جلالتنا الشريفة وإرشادها على التعريف بالإسلام، وإقامة البرهان على أن ما جاء به صالح لكل زمان ومكان من أمور الدين والدنيا معا، وأن فيه غنى عما عداه من المذاهب والعقائد التي لا تمت بصلة إلى القيم التي عليها كيان الأمة المغربية."[32] وأيضا مواجهة الفكر الماركسي المنتج في أوساط الشباب، وخصوصا داخل الجامعات مع سيطرة الأطروحات الإيديولوجية اليسارية.

هاته المجالس العلمية يمكن اعتبارها مجرد مؤسسات للتأطير والتوجيه والمراقبة أكثر منها مؤسسات مستقلة لتمثيل العلماء وتوحيد آرائهم في مخاطب وحيد ينطق باسمهم، فقد كان لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية دور فعال في عملية المأسسة، حيث سيكلف وزير الأوقاف آنذاك أحمد رمزي بترأس الوفد الرسمي الذي أشرف على حفلات تنصيب رؤساء المجالس العلمية الإقليمية[33]، كما تتضح أهمية السلط والمهام التي أسندها المشرع لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في ضبط السير الإداري لهذه المجالس حيث يعتبر وزير الأوقاف عضو رئيس بالمجلس العلمي الأعلى إلى جانب الكاتب العام للمجلس الذي يعينه الملك الرئيس الفعلي لهذا المجلس، وتتبين مركزية الموقع الذي يحتله وزير الأوقاف داخل هذا المجلس من خلال تحديده لجدول أعمال دوراته (دورتين عاديتين في السنة) وتاريخ انعقادها، كما أنه هو الذي يستدعي أعضائها.[34]

الحد من استقلالية العلماء لم تتكفل بها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لوحدها، فلا يجب أن نغفل الدور الكبير لوزارة الداخلية في شخص عمالها وقوادها الذين أسندت لهم مهمة المراقبة الأمنية للأنشطة الدينية بالتنسيق مع المجالس الإقليمية، وسيكشف الملك عن هذا الدور خلال كلمته أمام رؤساء المجالس العلمية في 23 فبراير 1984، حيث سيخبرهم عن تخرج 60 قائد من مدرسة استكمال تكوين الأطر بالقنيطرة من ذوي التكوين الشرعي، وفي استقباله لهذا الفوج في 11 يونيو 1984، سيوضح الملك أمامهم طبيعة مهمتهم:

"معشر القواد، إننا قررنا أن نعينكم في كل إقليم بل بجانب كل عامل في كل إقليم، بالأسبقية في الأقاليم التي توجد فيها المجالس العلمية لتكونوا صلة وصل بين العامل والمجلس العلمي، ولتعينوه بما أتاكم الله من سلطة على القيام بحدود الله، تلك الحدود التي ليست ضيقة ولا غامضة ولا رجعية، بل لفهم وتفهم كلام الله وسنة رسوله.

وقد اخترناكم بالخصوص نظرا لما لكم من علم بالعربية ونظرا لتكوينكم في القرويين أو كلية الشريعة أو كلية أصول الدين، وهذا التكوين هو الذي يجعلكم توفقون –وذلك تحت إشراف العامل وبنصيحة وتوجيه من رئيس المجلس العلمي الإقليمي– بين الحريات الشخصية والحريات العامة، وبين محاربة البدع واحترام مشاعر الناس والتمسك بالكتاب والسنة والجماعة.

فإذا أنتم أحكمتم سلوككم وطريقتكم في العمل فستكونون بجانب عامل الإقليم ورئيس المجلس العلمي الإقليمي ذلك العالم الذي يستنكر المنكر ولكن بالقلب، أما السلطة التنفيذية فهي للعامل، فهو الذي –طبقا للقانون وفي إطار القانون– يمكنه بل يجب عليه أن ينهي عن المنكر باليد، وهذا ما سنسميه فصل السلط، وفي التمييز بين هذا وذاك يأتي دوركم، دور الاستشارة دور إعطاء الرأي وفي بعض الأحيان حتى دور التنفيذ إذا أعطاكم العامل لأمر بهذا.(..) لا نغلق أندية، ولا نغلق مسابح، ولا نرجع للوراء أبدا، أنا أتكلم فيما يخص العبادات، المعاملات والسير لا تهمكم، ولا تهمكم السيرة في الأزقة، والعربدة في الطريق وغير الحشمة في الطريق. فالشرطة موجودة والقوانين موجودة، فنطاقكم هو العبادة، العبادة بما جاء في كتاب الله وما جاء في تفسير سنته ووحدة المذهب."[35]

ومما لا شك فيه أن محاولة الدولة ضبط حقل العلماء، جاءت في إطار الحد من التأثيرات القوية للإيديولوجية الشيعية مع الثورة الإيرانية، ومواجهة المد الأصولي خصوصا الإسلام السياسي، واللذان كانا يشكلان تهديدا جديا لوحدة ومرتكزات لإسلام المغربي الرسمي، مما يزعزع أسس شرعية النظام السياسي نفسه.

هذه المحاولة "لتحصين الهوية الدينية المغربية" بإعطاء دور جديد للعلماء كفاعلين دينين أساسيين وحاملين لأفكار ومشاريع جديدة، لا مجرد منفدين أو مسيرين للعبادات والمعاملات الشرعية، استبشر به العلماء التقليديون المغاربة ورأوا فيه بعثا وإحياء للنموذج الإسلامي المغربي، لكن، نظرا لتداخل العوامل والرهانات بين الفاعلين داخليا ولاسيما خارجيا، تفرز هاته الدينامية معطيات أخرى ستبدأ في التجلي مع تأسيس شعبة جديدة على الجامعة المغربية، سنة 1980 إنها شعبة الدراسات الإسلامية، التي أسسها الأستاذ "محمد بلبشير"، الشعبة المستعارة من الشرق الإسلامي، والتي طرحت حين إنشائها أكثر من سؤال، أهمها ما جدوى شعبة الدراسات الإسلامية في بلد به جامعة القرويين.

الجواب سيأتي سنة بعد ذلك بصدور الظهير الشريف الذي ينظم جامعة القرويين 8/4/1981، فمن خلاله ساءت الأمور كثيرا بالنسبة لوضع العلماء إذ عمل هذا الظهير على حصر دور الجامعة بشكل كبير، وبالتالي تحييد العلماء، الذين تحولوا إلى مجرد موظفين دينيين يمارسون عملهم دون تكليفهم بأي مهمات خارج الوظيفة، بعيدا عن دورهم التقليدي داخل المجتمع.

يحكي "محمد بلبشير" عن هذه المرحلة وعن أسباب إنشاء شعبة الدراسات الإسلامية، فيقول" في سنة 1969 وعلى هامش أول قمة عربية سيحتضنها المغرب، دعا الحسن الثاني إلى مؤتمر عالمي لعلماء المسلمين، وكان ذلك بالتزامن مع المؤتمر حيث سيتمخض عن ذلك الاجتماع تأسيس رابطة الجامعات الإسلامية، وخلال هذا اللقاء كان العالم التونسي الفاضل بن عاشور رئيس جامعة الزيتونة بتونس يشكو من تعنت بورقيبة معه، ورفضه لمشروع تقدم به بن عاشور يتلخص في تأسيس كلية للفكر والحضارة الإسلامية، وكنت آنذاك اشتغل في فريق المرحوم محمد الفاسي الذي كان وزيرا للثقافة والتعليم الأصيل، فتقدمت من بن عاشور وطلبت منه اطلاعي على المشروع فربما استطيع تطبيق نموذج منه في المغرب...وبعد مجيء الاستقلالي عز الدين العراقي

الى وزارة التربية الوطنية، سيصبح المشروع جاهزا، وأرسل العراقي مذكرة إلى عميد الجامعة يأمره فيها بفتح شعبة الدراسات الإسلامية[36] ، حسب تصوري الذي وضعت، لكن نفس المذكرة كانت تحمل أمر إغلاق شعبة الفلسفة، وهو الأمر الذي لم أكن أعلمه ولم أكن لأوافق عليه، لقد خدعت لأن الأمر ظهر وكأننا نحارب الفلسفة.[37]"

وعلى الرغم من الدعم الملكي لمؤسسة المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية الإقليمية في نسختهما الأولى، فقد بقيت فعاليتهم ضعيفة بشكل كبير إلى حد الغياب والشلل التامين عن القيام بمهام التأطير الديني للمغاربة[38]، إلى غاية أحداث 16من ماي 2003 الإرهابية بالدار البيضاء، شرعت المؤسسة الملكية في إعادة تنظيم الحقل الديني، من خلال ضبط ومأسسة الهياكل الإدارية للعلماء مما أفرز ثلاث مؤسسات:

### I المجلس العلمي الأعلى[39] :

تم إنشاء المجلس الأعلى للعلماء من طرف الحسن الثاني سنة 1982، وسيتم إعادة تنشيطه سنة 2004 عندما رفع وزير الشؤون الإسلامية التحدي بإخراج العلماء من ترددهم وتحفظهم من مسألة استخدامهم الدائم كضمانة، وهو الأمر الذي لم يتم التعبير عنه أبدا كرفض قاطع وإنما عبر عنه بنهج استراتيجيات تتفادى الصدام والمواجهة، فخلال خمس سنوات فقط، كانت الاجتماعات التي عقدها المجلس والدراسات والفتاوى التي قام بإصدارها أكثر بكثير مما أنتجه المجلس خلال فترة 18 سنة من حكم الحسن الثاني. أما بالنسبة لتشكيلته، فقد انتقل عدد أعضائه من 15 عضوا من بينهم امرأة واحدة سنة 1984 إلى 30 عضوا سنة 2004، ثم ارتفع العدد إلى 107 سنة 2009 منهم 3 نساء، إضافة إلى الوزير والأمين العام للمجلس.

يتشكل المجلس من نوعين من الأعضاء: مجموعة تضم رؤساء المجالس العلمية الإقليمية والتي يوازي عددهم التقطيع الإداري للمملكة، ومجموعة أخرى تضم عددا من الشخصيات التي تم استقطابها لذاتها ويتم تعيينها من طرف الملك. وتتشكل المجالس العلمية الإقليمية من ثمانية أعضاء، باستثناء مجلسي مراكش والدار البيضاء اللذين يضمان 16 عضوا. ويبلغ عدد النساء في هذه المجالس العلمية 35 امرأة. النساء الثلاث أعضاء المجلس العلمي الأعلى، اثنتان منهن تمتهنان مهنتين لهما علاقة بالقانون، فالأولى أستاذة جامعية في القانون والثانية قاضية، أما الثالثة فهي عالمة متخصصة في الفقه وتعتبر أولى خريجات جامعة القرويين، ويبلغ عمرها أكثر من 70 سنة، وهي متزوجة من أحد قياديي حزب الاستقلال . ويقدر عدد العلماء اللذين تؤدى رواتبهم من ميزانية وزارة الأوقاف أكثر من 700 عالم يشتغلون في المجالس على المستويين الوطني والإقليمي المحلي.

تميز عمل المجلس الأعلى للعلماء بين عامي 2004 و 2013 بحركية نشيطة غير معهودة. فمن أجل تحفيزه على إتباع أجندة محددة، أحال وزير الشؤون الإسلامية على المجلس عددا متزايدا من طلبات الإفتاء الدينية. وتأتي هذه الطلبات أساسا من الإدارات التي تعيق بعض التأويلات الدستورية المحافظة عملها، أو تفاديا لنشوب مشاكل مع الحركات الإسلامية. لكن يمكن لهذه الطلبات أن تأتي أيضا بشكل شبه رسمي من الملك أو من محيطه، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالرد على داعية قناة الجزيرة يوسف القرضاوي، أو للتبرؤ من فيلم أو نشر الرسوم الكاريكاتورية المسيئة لشخص النبي، أو للرد على قضية المآذن في سويسرا، أو لانتقاد الفتوى التي أصدرها سلفي مراكش الشيخ محمد المغراوي حول جواز تزويج الفتيات عند بلوغهن تسع سنوات، أو ببساطة للرد عن تساؤل وزير السياحة حول الحاجة لوجود علامة تدل على وجهة القبلة في جميع فنادق المملكة . الأمثلة في هذا الصدد لا تعد ولا تحصى، لكن يمكن أن نكتفي بالإشارة لفتوى حول الترخيص للرياضيين المغاربة المشاركين في دورة الألعاب الأولمبية بلندن في يونيو 2012، والتي تقضي بجواز إفطارهم رمضان شريطة القضاء لاحقا عن الأيام التي لم يتم صيامها ؛ أو تلك المتعلقة بالتحقق من الضوابط الإجرائية المحررة من قبل خبراء الوزارة والتي تحدد الممارسة الصحيحة للإمام.

هذه الأدوار الجديدة دفعت العلماء، الذين كانوا قد اعتادوا على التزام الصمت أو الإدلاء بأجوبة مترددة أو متناقضة، لكي يصبحوا في الواقع منظّرين مجبرين على تقديم أجوبة على طلبات عمومية وخلق معايير واتخاذ مواقف سياسية لا يمكن تبريرها فقط بحجج فقهية. فإلى جانب الفتاوى والخطب، أصبح المجلس يستعمل كذلك أدوات جديدة مثل البيانات، والإشعارات، ورسائل المساءلة، والخبرات، والبرامج التلفزية، والرسائل القصيرة، والمواقع الإلكترونية. بيد أن استخدام هذه الأدوات يحتاج لمهارات خاصة والسرعة في الأداء، وهذا التغيير الحاصل في "كيفية الاستعمال" يضعف العلماء، لكون كفاءاتهم في هذه المجالات تعتبر محدودة مقارنة مع العلماء الإسلاميين أو السلفيين. والأهم، هذا الانزلاق نحو وظيفة إيديولوجي معيّن، تجعل العالم غير قادر أبدا على ادعاء منزلة "ضمير الأمة". وتغدو هشاشتهم أكبر لاسيما وأن سوق الوعظ يبقى مفتوحا. فالعديد من الأشياء باتت تجري خارج المساجد، لاسيما في القنوات الفضائية والأنترنت.

ومن بين جميع الأنشطة التي قام بها المجلس منذ تنصيبه، يبقى أكثرها أهمية من دون شك، إضافة إلى مركزة إنتاج الفتاوى، جوابه على السؤال الأول الذي وجه إليه من طرف الملك بتاريخ 8 يوليوز 2005:

وتفعيلا لتوجيهاتنا السامية، بشأن تحديد مرجعية الف.توى، التي هي منوطة بإمارة المؤمنين، أحدثنا هيئة علمية داخل المجلس العلمي الأعلى، لاقتراح الف.تاوى على جلالتنا، فيما يتعل.ق بالنوازل، التي تتطلب الحكم الشرعي المنسب لها، قطعاً لدابر الفتنة والبلبلة في الشؤون الدينية. وإننا لننتظر منكم، أن تجعلوا من هيئة الفتوى، آلية لتفعيل الاجتهاد الديني، الذي تم.يز به المغرب على مر العصور، في اعتماده على أصول المذهب المالكي، ولاس.يما قاعدة المصالح المرسلة، وقيامه على المزاوجة الخلاقة، بين الأنظار الفقهية والخبرة الميدانية. وبذلكم نقوم بتحصين الف.توى، التي هي أحد مقومات الشأن الديني، بجعلها عم.لا مؤسس.يا، واجتهادا جماعيا، لا مجال فيه لأدعياء المعرفة بالدين، ولتطاول السفهاء والمشعوذين، ولا للمزاعم الافترائية الف.ردية" .

في هذا الخطاب، حدد محمد السادس لهذا المجلس اختصاصات ومهام شبيهة جدا بتلك التي يتلقاها خبير معين من قبل منظمة دولية. وقد تكلف وزير الشؤون الإسلامية بتوضيح هذه الاختصاصات في كلمته الختامية للدورة الأولى للمجلس، حيث أشار إلى أهمية احترام "الآجال النهائية للإنجاز"، و"الفاعلية"، وتجزيء المهمة الرئيسية إلى "مهام فرعية قابلة للإنجاز" وخلق "مؤشرات للمواكبة والمتابعة". فضلا عن ذلك، تم تحديد ثلاث مهام على المدى القصير: وضع جهاز مكلف بالفتوى "للتصدي لفوضى إصدار الفتاوى على المستويين الوطني والدولي"، والإشراف على إصدار طبعة نقدية لمجموع فقه الإمام مالك المدون في "الموطأ"، والتفكير في مسألة المصلحة المرسلة في علاقتها بقضايا تدبير الشأن العام، وذلك بهدف تحرير السياسيين من أي إكراه ديني عند قيامهم بمهمة التشريع. وقد جاء الجواب، بعيدا عن كل توقع، بعد أربعة أشهر. افتتح الأمين العام للمجلس حديثه بالتأكيد على أن العلماء ‘‘قد التقطوا الإشارات المولوية ويعون تمام الإدراك جميع التصريحات الجليلة التي ما فتئ جلالته يوجهها إلى مؤسستهم". وتعبّر هذه الإشارات عن الرغبة الملكية في رؤية مؤسسة العلماء "تتبوأ موقعها الذي يتيح لها الإسهام الجاد في صياغة مغرب الأصالة والمعاصرة" ... لكن النص الموجه سيذهب أبعد من ذلك، إذ يقترح الاعتراف بالمهمة العامة للعلماء في "أن يمثلوا جهة الخبرة القادرة على الدلالة على مراد الشرع فقط" (كذا). وهكذا سيؤكد علماء المجلس أن "الدولة الإسلامية دولة مدنية ذات مرجعية إسلامية" (وهو بالمناسبة نفس الشعار الذي يرفعه حزب العدالة والتنمية)، مستشهدا بمقولة الإمام الباقلاني: "إن المسلمين لا يحكمهم معصوم، ولا عالم بالغيب". وبخصوص مسألة المصلحة العامة، جاء الجواب واضحا ومختصرا: "إن الجواب الذي يتشرف العلماء بوضعه بين أيديكم الكريمتين، قد بني على الأدلة الصحيحة نظرا فقهيا’’ ، وهي بالتالي تؤكد

أن الاختصاص التشريعي للإمام (والمقصود هنا الملك) يشمل على الأقل ثلاث مجالات: "مجال ما لا نص قطعيا فيه؛ مجال ما كان موضع خلاف فقهي؛ ومجال ما كان فيه تحقيق مصلحة حقيقة" .

**II المجالس العلمية المحلية:**

شهدت شبكة المجالس العلمية توسعا عدديا، إذ ارتفع عددها من 19 مجلسا إقليميا سنة 2000إلى 83 مجلسا محليا، خاصة مع تنزيل المشروع الملكي "ميثاق العلماء" سنة 2008 والذي جاء على إثر تبني خطاب الملك محمد السادس في افتتاح دورة المجلس العلمي الأعلى بتطوان بتاريخ 28 شتنبر 2008لمفهومي "اللامركزية" و "القرب" في تدبير الحقل الديني، ورد فيه: "...وسيرا على نهجنا في اعتماد اللامركزية وعدم التمركز، قررنا إعادة النظر في خريطة المجالس العلمية. وهكذا سيتم عميمها ليكون لكل إقليم أو عمالة مجلسها العلمي ليتحقق ما نلح عليه من ضرورة مراعاة خصوصيات وتقاليد كل منطقة والتجاوب مع تساؤلاتهم الدينية"[40].

وتتميز المجالس العلمية المحلية باستقطابها لمئات من العلماء والدعاة والمهتمين بالثقافة الإسلامية، وتشتغل أساسا على تنزيل التصور الرسمي للدين في نفوذها الترابي تحت رقابة ووصاية المجلس العلمي الأعلى، وبتنسيق مع المندوبيات الإقليمية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية[41]، ويتكون كل مجلس علمي محلي من رئيس وأعضاء، يعينون جميعا من بين الشخصيات العلمية المشهود لها بالحضور المتميز، في مجال الثقافة الإسلامية والتوعية الدينية والكفاءة والدراية في مجال الفقه الإسلامي والإسهام الجاد في إغناء الدراسات الإسلامية والمعرفة العميقة بأصول البلد ومستجدات العصر، السمعة الحسنة والذكر الطيب والقبول لدى الكافة، التجرد من أي تحيز سياسي أو مذهبي أو طائفي من شأنه أن يؤثر سلبا على قدرة الخطاب الشرعي، الذي يتعين أن يستهدف الجميع دون تمييز[42]

وانسجاما مع السياسة الدينية للدولة تؤدي المجالس العلمية المحلية وظيفتين أساسيتين:

الوظيفة الأولى: استقطابية إدماجية: من خلالها تسعى الدولة لاحتواء العلماء والأطر العاملة في الحقل الديني، وخصوصا في مجال الدعوة والفكر الإسلامي، وإدماجها داخل بنية المؤسسات الدينية للدولة.

الوظيفة الثانية: تهدف إلى ممارسة الرقابة والوصاية، بمعنى ضبط أي انفلات لهذه الفئة، حتى لا يتم استقطابها من قبل التيارات الإسلامية، من جهة، ومن جهة أخرى، تأمين أطر قادرة على تصريف الأجندة الدينية الرسمية بحمولتها السياسية والإيديولوجية.

**لائحة رؤساء المجالس العلمية المحلية بطنجة**

| الرئيس | الأعضاء | الفترة الزمنية |
|---|---|---|
| عبد الله كنون | عبد الحفيظ كنون . محمد الساحلي الوسيني . محمد الترغي . محمد الشنتوف . عبد العلي العبودي . الحسن بن الصديق . عبد الرحمان زولو. | ظل رئيسا للمجلس العلمي الإقليمي بطنجة منذ التأسيس إلى حين وفاته سنة 1989. |
| محمد الشنتوف | عبد الحفيظ كنون . محمد الساحلي الوسيني . محمد الترغي . عبد العلي العبودي . الحسن بن الصديق . عبد الرحمان زولو-محمد بنعجيبة (التحق لتعويض عضوية محمد الشنتوف). | عين سنة 1989 رئيسا للمجلس العلمي الإقليمي بطنجة.. |
| ابراهيم بن الصديق | الحسن بن الصديق . عبد العلي العبودي . عبد الرحمن زولو . عبد الله اشبابو . عبد المجيد أخريف . أحمد الشراط . مولاي عليالأزامي. | عين منذ سنة 1996 رئيسا للمجلس العلمي الإقليمي بطنجة. |
| ابراهيم بن الصديق | محمد كنون الحسني . محمد الفقير التمسماني . عبد الخالق أحمدون . أحمد الحضري . عبد العزيز العيادي . المختار بنعيسى .رشيد الموساوي. | بعد تغيير عام للمجالس العلمية سنة 2000 ظل رئيسا للمجلس العلمي الإقليمي بطنجة. |
| الحسن بن الصديق | محمد كنون الحسني . محمد الفقير التمسماني . عبد الخالق أحمدون . أحمد الحضري . عبد العزيز العيادي . المختار بنعيسى- وعينت ودادالعيدوني مكان رشيد الموساوي. | عين بعد وفاة ابراهيم بن الصديق سنة 2003 رئيسا للمجلس العلمي الإقليمي بطنجة. |
| عبد اللطيف الوزاني | محمد كنون الحسني . محمد الفقير التمسماني . عبد الخالق أحمدون . أحمد الحضري . عبد العزيز العيادي . المختار بنعيسى- وداد العيدوني. | عين سنة 2006 رئيسا جديدا للمجلس العلمي المحلي بطنجة. |
| محمد كنون الحسني | محمد الفقير التمسماني . عبد الخالق أحمدون . أحمد الحضري . عبد اللطيف حادوش . عبد السلام البقاش . أحمد الشراط . وداد العيدوني | عين منذ سنة 2009 رئيسا للمجلس العلمي المحلي بعمالة طنجة أصيلة. |
| عبد السلام فيغو | نافع اغزيل . عبد الواسع الشامي . مصطفى البقالي . أحمد التوزاني . أحمد الوجدي . عبد الله حمزة . أسماء اليزيد. | عين منذ سنة 2009 رئيسا للمجلس العلمي بعمالة الفحص أنجرة. |

هذا وعلى الرغم من تفضيل عدد من العلماء أخذ مسافة مع كل ما هو رسمي، وفقدان الكثيرين منهم للأتباع بعد اشتغالهم من داخل النسق الديني الرسمي، إلا أن سياسة الدولة الدينية حققت نجاحات كبيرة في استقطاب عدد من العلماء الوازنين، وكمثال على ذلك ترأس ابراهيم بن الصديق، أحد علماء الأسرة الصديقية الشهيرة بمواقفها وفتاويها المثيرة للجدل للمجلس العلمي الإقليمي، وأيضا شقيقه حسن بن الصديق الذي كان عضوا بالمجلس العلمي الإقليمي برئاسة عبد الله كنون، وتم تعيينه رئيسا للمجلس العلمي الإقليمي بعد وفاة شقيقه إبراهيم، وإلقائه عددا من الدروس الحسنية الرمضانية، شخصية مهمة على الرغم من عدم تسليط الأضواء عليها ستدخل ابتداء من سنة 1996، ويصادف هذا التاريخ ترأس ابراهيم بن الصديق للمجلس العلمي الإقليمي، يتعلق الأمربعبد الله اشابو[43] القيادي السابق بالشبيبة الإسلامية، أحد مؤسسي التنظيم بشمال المغرب، والذي سنناقش دوره في تأسيس حركة التوحيد والإصلاح وحزب العدالة والتنمية في القسم الثاني الخاص بالحركات الإسلامية، وسنقف عند بروفايلات كل من الحسن وابراهيم بن الصديق.

### 3/ المجلس العلمي المغربي لأروبا[44] :

أعلن الملك محمد السادس عن الشروع في إحداث المجلس العلمي المغربي لأروبا بتاريخ 27 شتنبر2008، وأوضح محمد يسف الكاتب العام للمجلس العلمي الأعلى، في كلمة خلال افتتاح أشغال دورتهالأولى، أن "إحداث مؤسسة دينية قارة تعنى بقضايا المغاربة المسلمين بأرض المهجر، ومعالجتها في ضوء المبادئ والاختيارات والثوابت الجاري بها العمل في الوطن الأم...وتنوير فكر الجالية المغربية بالبلدان الأوروبية ودرء كل الغوائل التي تهددها في هويتها الدينية والوطنية...وتفقيهها في أمور دينها وتبصيرها بالثوابت الوطنية والاختيارات التي أجمع عليها السلف الصالح "[45]،في إشارة ضمنية إلى التحدي المذهبي، من خلال مواجهة ظاهرة التشيع في أوساط الجالية المغربية بأوروبا، وخصوصا بلجيكا[46]. وهو ما يؤكده اختيار الرئيس من المهاجرين ببلجيكا، والتأكيد المستمر على توظيف مصطلحي "ثوابت الأمة" و"المذهب المالكي السني"

وعين الملك الطاهر عبد الرحيم التجكاني[47] رئيسا المجلس العلمي المغربي لأوروباوهو مزدادسنة 1954 بمدينة شفشاون، وتابع تعليمه بعدد من مؤسات ومعاهد التعليم العتيق، وهو من أفراد الجالية المغربية المقيمة ببلجيكا، ويشغل منصب نائب رئيس الرابطة الإسلامية ببروكسيل منذ سنة 2005.

وحددت مهام المجلس، الذي يضم 18 عضوا، من بينهم خمس نساء من العلماء والمرشدين والمرشدات المقيمين ببلاد المهجر، في "السهر على حسن أداء الفرائض الدينية، والقيام بشعائر الإسلام وصون مقدساته، في جو من الطمأنينة والأمن الروحي بالنسبة لكافة المغاربة المقيمين بأوروبا وفي إطار العقيدة الأشعرية والمذهب المالكي"[48].

يقوم المجلس بتنسيق مع المجلس العلمي الأعلى ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية"بتقديم المساعدة للجالية المغربية، لا سيما الشباب، لتمكينها من الفهم الصحيح للإسلام ومقاصده ومبادئه، وكذا مد الجسور بين الشباب المسلم والمنابع الأصلية لعقيدتهم ولتراثهم الثقافي، في إطار من التعايش والتجانس بين قيم الأصالة والمعاصرة،وتعميق وعي الجالية المغربية المسلمة المقيمة في أوربا بقيم الإسلام المثلى القائمة على التسامح والاعتدال والتعاون على البر والتقوى ونبذ الإثم والعدوان والعمل على إصدار فتاوى تستند إلى أحكام القرآن والسنة وترعى وحدة المذهب المالكي؛.

كما يعمل المجلس على "النهوض بالتربية الاجتماعية للنساء المغربيات المقيمات بأوروبا، من خلال تمكينهن من اكتساب المعارف الدينية في إطار المذهب السني المالكي، وكذا تحقيق اندماجهن على النحو الأمثل داخل البيئة التي يعشن فيها، والإشراف

على عمل المساجد التي يسيرها مغاربة مقيمون بأوروبا وتنسيق نشاطاتها، وإصدار توجيهات وتوصيات تهدف إلى عقلنة الدور المنوط بها في تأطير الحياة الدينية للجالية المغربية المقيمة في أوروبا"[49].

**وفيما يلي لائحة لأعضاء المجلس العلمي المغربي لأوروبا:**

| الاسم | الصفة |
|---|---|
| الطاهر التجكاني | الرئيس |
| خالد حجي | الكاتب العام |
| نعيمة أمعضور | عضو |
| علي محمد أوصالح | عضو |
| الخمار البقالي | عضو |
| وفاء بولعيش | عضو |
| نجية حاضر البوجدايني | عضو |
| الميلود الحسيني | عضو |
| مصطفى العلمي الرحموني | عضو |
| حميد حيداوي | عضو |
| عبد السلام غزوني | عضو |
| محمد قجاج | عضو |
| خديجة القيتي | عضو |
| عبد الحميد لحميدي | عضو |
| جمال المحمدي | عضو |
| ولد عبد الله مرزوق | عضو |
| نزهة كويز | عضو |
| أمين النجدي | عضو |
| أحمد الهبطي | عضو |

**الفقرة الثانية: من رابطة العلماء إلى الرابطة المحمدية للعلماء**

في خطاب للملك محمد السادس موجه لعلماء المجلس الأعلى وأعضاء المجالس العلمية المحلية بتاريخ 30 أبريل 2004 بالدار البيضاء سيعلن الملك محمد السادس عن إطار علمائي جديد، مما جاء فيه: "وفي هذا الصدد أبينا إلا أن يشمل إصلاحنا رابطة علماء المغرب، لإخراجها من سباتها العميق، وإحيائها بشكل يجعل منها جهازا متفاعلا مع المجالس العلمية وذلك بظهير شريف لتنظيمها وتركيبها في إطار يحمل اسمنا الشريف، بحيث نطلق عليها اسم "الرابطة المحمدية لعلماء المغرب" مكونة من العلماء الموقرين، الذين يحظون بسامي رضانا وعطفنا"[50]، سياق إصلاح "رابطة علماء المغرب" هو إعادة هيكلة الحقل الديني بعد تفجيرات 16 ماي 2003، القائمة على أساس ضبط المجال الديني، والانتقال بهذا الإطار من وضعية الجمعية المستقلة قانونيا وفق ظهير الحريات العامة ل 1958، إلى وضعية التبعية للدولة من خلال التأسيس بظهير شريف، سيصدر بعد سنتين من خطاب الملك، وبالضبط في ماي 2006، أصبحت بموجبه "مؤسسة ذات نفع عام" تحمل اسم "الرابطة المحمدية للعلماء"[51].

هذا التحول سبق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد توفيق أن فسره بكون "الرابطة القديمة كانت مؤطرة بظهير تأسيس الجمعيات لسنة 1958، مما جعلها من الناحية القانونية والاعتبارية تعامل كجمعية، بينما الأدوار المنوطة بها هي روحية مؤسساتية، ومن ثم، فإن صيغة الرابطة المحمدية للعلماء الجديدة ستكون بمثابة مؤسسة علمية وروحية، توقع عن الأمة وتتكلم عنها، وهو ما يقتضي أن تكون ملحقة بإمارة المؤمنين حتى تأخذ مكانتها العلمية والروحية بالاختصاصات التي تناسبها"[52].

ولتأكيد سياسة تأميم هذه المؤسسة، وتفعيلا لقرار إلحاق رابطة علماء المغرب بالدولة قانونيا وماليا، إشرافا وتوجيها، صادق الملك بصفته أميرا للمؤمنين على النظام الداخلي لعمل الهياكل التنظيمية للرابطة في رسالة وجهها للأمين العام للرابطة المحمدية أحمد عبادي يوم 08 فبراير 2007،[53] هذا الأخير كان قد عينه الملك محمد السادس سنة 2006 بمنصب الأمانة العامة للرابطة المحمدية للعلماء وهو القيادي سابق في حركة الإصلاح والتجديد، وبعد أن عينه خاض غمار تجربة إدارية في تسيير مديرية الشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف.

وكما يشير الظهير في ديباجته، جاءت الرابطة "استكمالا لحلقات مسلسل إصلاح الحقل الديني"، وقد جاءت لتعزز الأجهزة الدينية الأخرى المتمثلة في وزارة الشؤون الإسلامية، ومجالس العلماء وإذاعة محمد السادس، والقناة الفضائية القرآنية محمد السادس. وهي تنضاف كذلك إلى المشاريع الأخرى لـ."الدين الإلكتروني"E-religion (أي المواقع الإلكترونية الثلاث للوزارة والرابطة والمجلس العلمي الأعلى)، والتي يمكن اعتبارها إنجازات استراتيجية كبرى. غير أن ما لا يقوله الظهير، هو أن الرابطة المحمدية عوّضت بشكل قسري رابطة علماء المغرب التي جرى تأسيسها غداة الاستقلال . كانت هذه المؤسسة، في الأصل، جمعية مستقلة تربطها علاقات ودية إلى حد ما بالنظام الذي كان يعاملها تارة كمعارضة غير موثوقة الجانب، وتارة أخرى يتم التعامل معها كطرف حليف. وقد كانت الشخصيات الرفيعة التي تعاقبت على رئاستها منخرطة بقوة في الحركة الوطنية.

ويتحمل الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء، كما هو محدد وفق الظهير المنظم، مهام تسيير شؤونها وتمثيلها إزاء الغير وأمام القضاء، كما خول له القيام بجميع التصرفات والعمليات الهادفة إلى تحقيق أغراضها وكذا السهر على تنفيذ المقررات الصادرة عن أجهزتها، ويقوم باسمها بجميع الأعمال التحفظية[54]، كما يعتبر هو الناطق الرسمي باسمها، ولا يجوز لأي عضو التعبير عن الموقف الرسمي للرابطة إلا إذا كلفه بذلك صراحة أمينها العام ومكتبها التنفيذي[55].

وأحمد عبادي، الأمين العام للرابطة، هو شخصية متميزة جدا، تحمل هيئته سمات عمرو خالد أو طارق رمضان. هو أستاذ مادة الأديان المقارنة، حاصل على شهادة الدكتوراه من الولايات المتحدة الأمريكية. يتكلم لغات متعددة، إذ يتقن الفرنسية والإنجليزية إلى جانب العربية الفصحى. تم رصده من طرف وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية الذي استدعاه للتفكير في كيفية إصلاح دار الحديث الحسنية، إلى جانب خبير أمريكي كان انخراطه في المشروع قد أثار كثيرا من اللغط. أثناء إعادة هيكلة الوزارة، تم تعيين عبادي على رأس المديرية الجديدة للشؤون الإسلامية التي يغلب عليها الطابع الإيديولوجي. نشب نزاع حاد بينه وبين الوزير حول طريقة تدبير السياسة الدينية، وهو ما دفعه إلى التخلي عن منصبه. مهارته في التعامل مع الآخر، وقدرته على تجسيد نموذج العالم العصري، وكثرة ظهوره بالبدل العصرية، واستئناسه بأروقة المطارات والمؤتمرات الدولية، كل ذلك أهله ليشغل مناصب كانت فعلا في حاجة لبروفيل "عالم لايت" Ouléma light فضلا عن وظيفته كأمين عام للرابطة، فهو عضو أيضا بكل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويرأس في المجلس الأخير اللجنة الدائمة المكلفة بالشؤون الثقافية والتكنولوجيات الحديثة، ويرأس لجنة استراتيجيات ومشاريع الإصلاح بالمجلس الأعلى للتعليم، وهو عضو دائم بنفس المجلس. والجدير بالذكر أن بروفيل علماء الرابطة لا يختلف كثيرا عن بروفيل أمينها العام، فبالرغم من أنهم ليسوا في نفس مستواه أو على قدر قامته، إلا أنه بالإمكان اعتبارهم أكاديميين يختلفون عن العلماء التقليديين، إذ جلهم جاء من شعب الدراسات الإسلامية والأدب العربي أو شعب القانون.

هذا هو التحدي الذي واجه وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية الجديد الذي عمل على قلب الوضع بقوة وذلك بالاستعانة بهيئتين بيروقراطيتين (المجلس العلمي الأعلى والرابطة المحمدية للعلماء)، وأيضا بفتوى حررت حقل التفسير الديني لفائدة الأمير والدولة بالتبعية.

وتحت غطاء إعادة تنشيطها، شكلت عملية استعادتها من طرف السلطة فرصة لإنجاز تغيير ذي ثلاثة أبعاد: أولا، تغيير وضعيتها القانونية، ذلك أن إنشاءها بظهير يجعلها مؤسسة ذات طبيعة خاصة، بحيث تمولها الدولة وتضع رهن إشارتها ما يكفي من الموارد المالية والبشرية، وبهذا المعنى، فهي تجسد أحد التعبيرات الأكثر نجاحا للشراكة العامة–الخاصة في المجال الديني. على مستوى تشكيلتها، يعين الملك أعضاء مجلسها الأكاديمي بصفتهم الشخصية ودون الحاجة لاعتراف من أقرانهم أو لكفالتهم. لذلك، فاحتمال نشوب خلافات بين الأعضاء يضل أمرا غير وارد بالمرة.

ويشكل تحديث بروفيلات العلماء المندمجين في الرابطة البعد الثاني من عملية التغيير. فاحتكار الملك تعيين هؤلاء يسمح لهم بالعمل والانتشار وفق التقطيع الإداري للمملكة (عالم لكل عمالة أو إقليم)، و بإضفاء صبغة نسائية على جهاز العلماء (11 امرأة من 68)، بينما لا يتعدى عددهم في المجلس العلمي الأعلى ثلاث عضوات. وتظل النقطة الأهم، من دون شك، إدماج بروفيلات جديدة من العلماء ممن تلقوا تكوينهم في جامعات وطنية أو حتى دولية في بعض الأحيان. وقد أصبح هذا التطور واقعا بفضل إرادة "ملكية" يجري تنفيذها بواسطة مفعّلي السياسة الدينية الذين جرى استقطابهم من خارج الجهاز.

يكمن التغيير الثالث في وضعية الرابطة، فمن خلال موقعها داخل الحقل الديني وبتشكيلتها البشرية، فهي ليست معنية مباشرة بتدبير الشعائر أو مراقبتها، وإنما تريد لنفسها أن تكون فضاء للتجديد الديني متحررا من الإكراهات التي يمكن أن تعيق عمل جهاز العلماء. وتعتبر الرابطة "ملكية" رغم أن هذه الصفة غير مشار إليها في الاسم الذي تحمله. فأمينها العام يعينه الملك، وهو يشارك بهذه الصفة في عدد من المؤسسات والأجهزة التنظيمية.

ويتألف المكتب التنفيذي باعتباره المشرف على العمل اليومي الإداري والعلمي للرابطة من سبعة أعضاء[56]:

| الاسم | الصفة |
|---|---|
| أحمد عبادي | الأمين العام/ رئيسا |
| أحمد السنوسي | الأمين العام المساعد |
| عبد الحميد عشاق | أمين المال |
| عبد الهادي حميتو | أمين المال المساعد |
| فريدة زمردة | رئيسة لجنة الأبحاث والدراسات |
| عبد الرحمان معزيز | رئيس لجنة التعاون والشراكة |
| عبد السلام الأحمر | رئيس اللجنة العلمية والثقافية |

ويجتمع المكتب التنفيذي بدعوة من رئيسه مرة كل شهر على الأقل، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك[57]، يتمتع المكتب التنفيذي بصلاحيات مركزية لاتخاذ التدابير الضرورية كإعداد مقررات المجلس الأكاديمي وتنفيذها بع المصادقة عليها، وإعداد مشروع النظام الداخلي للرابطة وعرضه على المجلس الأكاديمي للنظر فيه، وإعداد برنامج سنوي للأنشطة العلمية والثقافية وعرضه على المجلس الأكاديمي للمصادقة عليه، وأيضا إعداد مقترحات مشاريع وبرامج الأبحاث والدراسات التي تعتزم الرابطة إنجازها وعرضها على المجلس الأكاديمي للمصادقة عليها، وإعداد اقتراحات الترشح للأعضاء الجدد بالرابطة وعرضها على المجلس الأكاديمي للنظر فيها[58].

وإلى جانب المكتب التنفيذي، يوجد المجلس الأكاديمي الذي يعد الجمع العام للرابطة المحمدية للعلماء، ويتكون من سبعين عضوا هم جميع أعضاء الرابطة المعينين بظهير بالإضافة إلى أمينها العام بصفته رئيسا[59]، وقد روعيت في اختيار العضوية تمثيلية العمالات والأقاليم، بعضوية شخصية واحدة على الأقل عن كل عمالة أو إقليم، كما يسهر على الشؤون العلمية للرابطة، ويتخذ جميع المقررات التي تمكن من تحقيق أهدافها، ويمارس عدة اختصاصات[60] حددها الظهير المنظم.

ويلاحظ ضعف التمثيلية النسائية من داخل هياكل الرابطة المحمدية للعلماء، سواء على مستوى المكتب التنفيذي الممثل بامرأة واحدة هي فريدة زمردة، أو على مستوى المجلس الأكاديمي المكون من 13 امرأة من أصل سبعين عضوا.

وقد أحدثت الرابطة المحمدية للعلماء ثلاثة عشر مركزا للأبحاث والدراسات في مختلف المجالات والتخصصات المرتبطة بالعلوم والمعرفة الإسلامية، تنتشر عبر التراب الوطني، وهي: /1مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث بمدينة الرباط؛ /2 مركز الدراسات القرآنية بمدينة الرباط؛ /3مركز دراس بن اسماعيل لتقريب العقيدة والمذهب والسلوك بمدينة فاس؛ /4 مركز الإمام أبي عمرو الداني للدراسات والبحوث القرآنية المتخصصة بمدينة مراكش؛ /5 مركز الدراسات والأبحاث في القيم مقره الرباط؛ /6 مركز الدراسات والبحوث في القضايا النسائية في الإسلام؛ /7 مركز ابن البناء المراكشي للبحوث والدراسات في تاريخ العلوم والحضارة الإسلامية بالرباط؛ /8 مركز الإمام الجنيد للدراسات والبحوث الصوفية المتخصصة؛ /9 مركز البحوث

والدراسات في الفقه المالكي بمدينة القنيطرة؛ وكان نصيب جهة الشمال 4 مراكز نظرا لخصوصيتها المنطقة وتفاعلها الكبير مع الديناميات الدينية، وهي:

– مركز أبي الحسن الأشعري للدراسات والبحوث العقدية[61]: يترأس هذا المركز الكائن مقره بمدينة تطوان جمال علال البختي، ويهدف إلى "إنجاز الدراسات والأبحاث في الفكر الإسلامي العقدي خاصة المرتبطة بالعقيدة الأشعرية التي تعد من ثوابت الإسلام المغربي حسب الخطاب الرسمي، عبر تنظيم محاضرات ومؤتمرات أكاديمية تروم تكوين الباحثين في المجال العقدي عامة والعقيدة الأشعرية خاصة"، ويصدر المركز مجلة الإبانة الفصلية.

– مركز ابن ربيع السبتي للدراسات والبحوث اللغوية والأدبية: وتتلخص أهداف المركز المستقر بمدينة تطوان برئاسة محمد المعلمي في: "التعريف بالعطاء المغربي والأندلسي في مجال الدراسات اللغوية والأدبية وذلك عبر تنظيم ندوات ومحاضرات"، وإصدار مجلة فصلية مختصة تحمل اسم "العهد".

– مركز ابن قطان للدراسات والأبحاث في الحديث الشريف والسيرة العطرة: يوجد مقره بمدينة العرائش ويترأسه محمد السرار، ويشتغل على "إبراز إسهامات المدرسة المغربية في رصد الأسانيد العلمية عند المغاربة في دراسة وحفظ أصول الحديث الشريف والسيرة العطرة، وإنجاز دراسات وأبحاث حول الحديث النبوي والسيرة النبوية، تستجيب لمتطلبات المرحلة، وتستوعب هموم الناس"[62].

– مركز عقبة بن نافع للدراسات والأبحاث حول الصحابة والتابعين: يوجد مقر هذا المركز بمدينة طنجة، ويترأسه بدر العمراني الذي يشرف كذلك على إدارة تحرير مجلة "الصفوة" المختصة بالأبحاث والدراسات حول الصحابة والتابعين، جاء تأسيسه كرد فعل علمي ومؤسساتي من الرابطة المحمدية للعلماء على تنامي المد الشيعي فكريا وعقائديا بالمدينة، وتتلخص أهدافه – فيما اعتبرته ورقته التعريفية المكتوبة بلغة فقهية كلاسيكية – في "الذب عن الصحابة الكرام والتابعين والاقتفاء بهم، ودرء الشبهات التي تطلق في حقهم، وتفنيد شبه أهل الأهواء والزيغ، ووضع الزائغ منها على المحك"[63].

تجدر الإشارة هنا، إلى أن بدر العمراني رئيس المركز يعتبر تلميذا للشيخ محمد بوخبزة الذي صدر له كتاب "صحيفة سوابق وجريدة بوائق"، الذي أثار الكير من اللغط حول ظاهرة التكفير، وصلت إلى القضاء، "وموضوع الكتاب بالجملة يدور حول ذكر الأقوال والأوصاف الموجبة لتكفير صاحبها أو تضليله، جمعها المؤلف–حسب قوله– نصيحة لله ورسوله ولجماعة المسلمين من كلام الشيخ أبي البيض –هكذا قال– أحمد ابن الصديق الغماري الطنجي، ورغم علمه بأن مسألة التكفير والتفسيق خطيرة وعواقبها وخيمة، إلا أنه حكم بكفره وردته بأدلة تبلغ خمسة عشر دليلا، مع أن واحدا منها يكفي لإخراج صاحبها من الإسلام"[64].

كما وصفه "بالاتحادي المتشيع الذي نجس ربوع المغرب بعد أبي عبد الله الشيعي زعيم العبيديين، وبين أنه كان يقول بوحدة الوجود، ويتهم من لا يعتقدها بأن إيمانه مدخول، واعتقاده بإيمان فرعون، وأن إبليس كان على حق لما امتنع من السجود لآدم لأنه –أي إبليس– هو الله تعالى فكيف يسجد لنفسه؟ وكان يقول بأن الأولياء يعلمون الغيب حتى الخمس، التي استأثر الله بها، إلى غيرها من المصائب والبوائق التي لا تمحوها البحار، ومن آخرها وقد مات وهو يلهج بها: المطاعن في عدد من الصحابة، وقد حكم الفقهاء في باب الردة من الفقه في جميع المذاهب بردة من يرتكب أقل منها، كما يعلم من مراجعتها"إلا أنه قال في الخاتمة "إن أبا البيض يتأرجح أمره بين الكفر والجحود، والفسق والضلال، وإن كان هناك أمارات تدل على سوء خاتمته"، وقد لقي

استحسانا وتجاوبا عند تلامذته، فقد كتب تلميذه "عمر الحدوشي" ما أسماه: "منقذ الحيران بتقريظ صحيفة سوابق"، وأضاف تلميذه بدر العمراني أبيات شعرية."[65].

**الفقرة الثالثة: محاولة "تأطير" التعليم العتيق**

للحصول على معلومات وإحصائيات موثقة حول التعليم العتيق بشمال المغرب، توجهت صوب المندوبية الجهوية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بمدينة طنجة، طلبت مقابلة السيد المندوب الجهوي، ولأن التوقيت تزامن مع صلاة الظهر بدت الإدارة شبه فارغة، اقترب مني شاب وسيم في حولي 16 من عمره، بشرة بيضاء وشعر أشقر، يرتدي لباسا عصريا أنيقا يتناسب مع الموضة الحديثة، فجأة انحنى مقبلا يدي، مرددا: أستاذ أحتاج لشهادة مدرسية"، قبل أن أستوعب المشهد، اقترب منا أحد الموظفين متداركا الأمر وموجها التلميذ نحو مكتب الشواهد المدرسية[66].

هذه الحادثة قد تبدو معزولة ويصعب أن نؤسس عليها تحليلا سوسيولوجيا، لكن بمطالعتنا ل"دليل مدرس التعليم العتيق" وهو يتضمن مجموعة من المواد الدراسية في مجال العلوم الشرعية، وتتميز كل مادة بخصوصيات معينة في طريقة تدريسها والتحضير للأنشطة التعليمية المتعلقة بها مما يمكن عرضه بتفصيل في هذا "الدليل" إلا أننا يمكن أن نتحدث في هذه الوثيقة عن معايير وتوجيهات عامة أهمها:" ضرورة المحافظة على الجو الروحي الذي يميز فضاء التعلم بمؤسسات التعليم العتيق سواء داخل المسجد أو قاعة الدرس أو فضاء المكتبة؛الحرص على الجمع بين البعدين التربوي والتعليمي في العلاقة مع التلاميذ والطلبة أثناء فترة التدريس وخارجها؛

إعطاء الأهمية الكبرى لاستخلاص العبر والعظات والقيم والأخلاق من مختلف الدروس وتحفيز التلاميذ والطلبة على تمثلها في حياتهم العملية؛ استثمار فضاء المسجد في أداء الشعائر الدينية وخاصة الصلاة باعتبارها التطبيق العملي المباشر لبعض دروس العبادات، والتمرن على الخطابة والدعوة والإرشاد، والتمرن على الإعلام الديني الموجه في شكل دروس للوعظ والإرشاد".

من هنا استطعنا تشكيل فكرة أولية عن طبيعة التلميذ أو الطالب، الذي تساهم مدارس التعليم العتيق في إنتاجه، في عملية إعادة إنتاج "لمؤسسة الزاوية" المبنية على الطاعة والولاء للأستاذ، مما يغدو معها سلوك الانحناء وتقبيل اليد الذي صدر عن التلميذ في الموقف الذي تعرض له الباحث، أمرا طبيعيا، بل مطلوبا في إطار ثقافة تعيد إنتاج نمط من الخضوع منسجم مع بنية سلطوية من داخل نسق اجتماعي سياسي يراد له، لقد لعب التعليم الأصيل المنبعث من المدارس العلمية العتيقة وحلقات الدراسة التي كانت تعقد بالمساجد والزوايا دورا مركزيا في تخريج الآلاف من طلبة العلوم الشرعية، وعرفت جهة شمال المغرب إقبالا هائلا على هذا النوع من التعليم بالمقارنة مع باقي جهات المغرب، وانتشارا واسعا لحلقاته ومراكزه.

حددت المادة الثانية من القانون 13-01 المنظم للتعليم العتيق[67] المقصود بالتعليم العتيق بحصره في: "الكتاتيب القرآنية والمدارس العتيقة وجامع القرويين والجوامع الأخرى وفق الأنماط العتيقة"[68] وقد ارتبطت هذه المدارس في البادية بالمساجد والزوايا، وضعت للتمويل الذاتي للقبائل في بنائها وتدبير شؤونها ماديا: في أداء أجرة "الفقيه" وصيانة المدرسة وإطعام "الطلبة"، وتسييريا: بعزل وتعيين "الفقيه".

يقول رئيس المجلس العلمي المحلي بطنجة "محمد كنون الحسني" متحدثا عن المدارس العتيقة ببادية طنجة: ففي كل القرى والمداشر كانت المساجد تعج بالقُراء، وفي كل المراكز السكنية كانت الكتاتيب القرآنية قبلة للصبيان وكثير من الشباب من أجل حفظ القرآن وإتقان رسمه وتلاوته، وكان التنافس على أشده بين القرى والأسر على كثرة حذاق الحفظ والإملاء للقرآن الكريم حتى أن القرية أو الأسرة أصبحت تفتخر بحفاظها، وتتباهى على القبائل الأخرى بقرائها، وكان القدر يزداد ارتفاعا إذا ما حاز

الحافظ لشيء من العلم والفقه، ومن أجل ذلك كان يجلس فقهاء كبار من حفاظ كتاب الله وحذاق رسمه وقراءته فيعلمون الصغار القراءة والكتابة ثم يحفظونهم القرآن ويعلمونهم تلاوته ورسمه... كما يعقد أهل العلم منهم حلقات لدراسة التفسير والحديث والفقه واللغة والبيان فيتخرج من هذه الحلقات العلمية أفواج من الطلبة يتولون أمر الإمامة والخطابة وتدريس القرآن الكريم بمدنهم وقراهم.[69].. "

وإذا حاولنا إحصاء المساجد، المنتشرة في القبائل المجاورة لمدينة طنجة فسنقف على عدد كبير من المراكز، ففي القبائل الأربع الكبار المنتشرة بأحواز طنجة: أنجرة، الفحص، وادراس وبني مصور، يوجد أكثر مائتي وثلاثين مسجدا ساهم جلها في التربية والتعليم:

ففي قبيلة "أنجرة" نجد أزيد من مائة مسجد منتشرة في مداشرها ومراكزها الصغيرة والكبيرة، واشتهر ثلاثون منها بالتربية والتعليم، وبقبيلة "بني مصور" نجد أزيد من ست وخمسين مسجدا منتشرة في القرى والمداشر اشتهر تسع منها بعقد حلقات للعلم يقصدها الطلبة من المناطق المجاورة، بينما نجد بقبيلة "وادراس" أزيد من أربعين مسجدا اشتهر منها ثلاثة عشر بتعليم الدين واللغة. أما قبيلة "الفحص" فيتواجد بها أزيد من ثلاثين مسجدا خصص ستة منها لتعليم الدين واللغة وما يتعلق بذلك.

كانت الفلسفة التعليمية في هذه المراكز التعليمية المنتشرة في المساجد وغيرها من المدارس والزوايا تعتمد على: 1- حرية التمدرس، 2- ربط المدرسة بالمسجد، 3- إشراف القبيلة على تعيين الفقيه المدرس، 4- تحتوي المدرسة القرآنية على عدة مستويات في حجرة واحدة، 5- للفقيه الحق والحرية التامة في أن ينتقل بالتلميذ من مرحلة إلى أخرى، على هذه الأُسس ووفق هذا المنهج كان التعليم ولا يزال قائما في هذه القرى والمداشر، وبهذه الطريقة درس عدد كبير من علماء شمال المغرب[70].

وتتواجد ببادية طنجة واحدة من أشهر مدارس القرآن القرآنية بالمغرب وهي مدرسة "دار زهيرو" التي أطلق عليها الملك الراحل الحسن الثاني "مدرسة ولي العهد الأمير سيدي محمد للقراءات السبع"، وأوفد وزيره في الأوقاف الحاج أحمد بركاش للإشراف على تدشينها سنة 1964، وحضر إلى جانبه عامل مدينة طنجة آنذاك عبد السلام الوزاني، والعلامة عبد الله كنون، وهكذا ساهمت بادية طنجة في تخريج عدد كبير من طلبة العلوم الشرعية، بفعل عوامل سوسيوثقافية مرتبطة بخصوصية المنطقة التاريخية كأرض للرباطات في مواجهة التغلغل الأوروبي، مما وفر أرضية خصبة للجهاد الديني، وما وفرته انتشار تجارة التهريب والمخدرات والهجرة السرية من إمكانيات مادية كبيرة ساهمت بشكل فعال في تمويل الأنشطة الدينية، والعمل الإحساني عموما.

أما بخصوص التعليم العتيق بالمدينة فقد هيمن عليه الفاعل الديني الحركين من خلال عملية تأسيس المعاهد والمدارس، وذلك عبر إشراف عدد من الجمعيات المقرة والتابعة للتيار الديني بمختلف توجهاته: السلفيون، حركة التوحيد والإصلاح، العدل والإحسان، الدعوة والتبليغ، على إدارة وتسيير معاهد دينية لتدريس العلوم الشرعية، وكتاتيب لتحفيظ القرآن، ومع التحولات الديموغرافية التي عرفتها المدينة نتيجة الأعداد المتزايدة من الهجرة القروية، وتوسع المدن على حساب البوادي التي تم ضمها إلى فضاء المدينة قسرا لأسباب اقتصادية وانتخابية في أحيان كثيرة، سيتحول الإقبالعلى هذا النوع من التعليم، وبتأثير من الفاعل الديني[71] ستتغير طبيعة التكوين بهذه المدارس إذ أصبحت أكثر انفتاحا على الوسائل العصرية ولم يعد بالإمكان تمييزها عن المدارس العادية بتخصيص حصص للرياضة، والمعلوميات، وتنظيم الأنشطة الثقافية والترفيهية الموازية لتوفير بيئة حاضنة لأكبر عدد ممكن من الشباب، في هذا الإطار نذكر مدرسة الإمام الشاطبي بتطوان[72]، ومعهد تحفيظ القرآن والعلوم الشرعية بمدينة القصر الكبير[73].

ولتأكيد أهمية مدارس التعليم العتيق في الاستراتيجية التعبوية للفاعل الديني، نذكر بافتتاح رئيس الحكومة السابق عن حزب العدالة والتنمية الإسلامي عبد الإله بنكيران رفقة نائب عمدة مدينة طنجة محمد أمحجور المنتمي لنفس الحزب، والمندوب الجهوي

لوزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية محمد سعيد الحراق، وشخصيات أخرى، البناية الجديدة لمدرسة "عائشة أم المؤمنين"[74] الخاصة للتعليم العتيق، وذلك بعد إصلاحها وتوسعتها، وقيامه بزيارة ميدانية للمؤسسة، منوها بالجهود المبذولة في المدينة، من أجل الرفع من مستوى التعليم العتيق، و تأهيل مؤسساته لتظل منارة لحمل كتاب الله، وتدريس علومه.

(الصورة من نشاط رياضي خاص بتلاميذ مدرسة عمر بن الخطاب للتعليم العتيق بطنجة)

(الصور لمرافق معهد الإمام نافع للتعليم العتيق بطنجة)

**لائحة مدارس التعليم العتيق بطنجة**

| الاسم | الموقع | الانتماء "المذهبي" |
|---|---|---|
| مدرسة ابن القطان | حي مرشان (الزاوية التليدية) | توجه صوفي |
| مدرسة عائشة آم المؤمنين | حي السوريين ( أسرةالططري السورية ونعيمة بنيعيش) | قريبة من التوحيد والإصلاح |
| مدرسة الحافظ بن حجر | مسجد الموحدين (مغلقة) (عائلة البقالي) | سلفية وهابية |
| مدرسة الإمام القرطبي | حي فالفلوري (محمد الفقير التمسماني) | سلفية وهابية |
| مدرسة عمر بن الخطاب | حي المجاهدين (محمد شيوة) | سلفية وهابية |
| التوعية الإسلامية | حومة اسبانيول (جمعية الدعوة) | تابعة لمرجعية الفقيه الشاهد البوشيخي |
| مدرسة الإمام نافع | حي بني مكادة (محمد السعيدي الجردي) | سلفية وهابية |
| مدرسة الإمام الغزالي | حي مسنانة (محمد السعيدي الجردي) | سلفية وهابية |
| مدرسة حفصة أم المؤمنين(إناث) | حي بني مكادة (محمد السعيدي الجردي) | سلفية وهابية |
| مدرسة زينب أم المؤمنين (إناث) | (محمد السعيدياالجردي) | سلفية وهابية |
| مدرسة الإمام مسلم | (محمد السعيدياالجردي) | سلفية وهابية |
| مدرسة زيد بن ثابت | (محمد السعيدي الجردي) | سلفية وهابية |

| | | |
|---|---|---|
| معهد الإمام الشاطبي | حي مسترخوش (مصطفى البيحياوي) | توجه رسمي |
| مدرسة خديجة أم المؤمنين | حي السواني (محمد الطرفي) | توجه رسمي |
| مدرسة التوبة | حي البرواقةبنديبان (محمد احمامو) | سلفي وهابي |
| مدرسة النور | حي عزيب الحاج قدور (محمد الهبطي | توجه رسمي (انتماء سابق للعدل والإحسان) |
| مدرسة اقرأ | طريق الرباط | توجه رسمي |
| مدرسة اقرأ | حي الادريسية (فرع) | توجه رسمي |
| الإمام مالك | المرس أشناد | توجه رسمي |
| مدرسةبن العربي المالكي | بمدشر بني سعيد بوعمار جماعة بوخالف | توجه رسمي |
| دار ازهيرو لتدريس القرآن | دار زهيرو (الفحص) مغلقة | توجه رسمي |
| مدرسة الخير | (خندق الزرزور بوخالف) | توجه رسمي |
| المنار | طلعت الشريف محمد اللانجري الفحص أنجرة | توجه صوفي |
| مدرسة الفرقان | قرية الرمان جماعة ملوسة (أحمد التوزاني) | توجه رسمي |
| مدرسة الدشيشة | جماعة تغرامت الفحص أنجرة | توجه رسمي |
| مدرسة البيوت | جماعة تغرامت الفحص أنجرة محمد مصطفى البقالي | توجه صوفي |
| مدرسة الرحمة | مدشربولعيشيش خميس أنجرة، أسرة بولعيش | العدل والإحسان |

ولدراسة دينامية مدارس التعليم العتيق بمدينة طنجة، ركزنا على معهد الإمام نافع الخاص للتعليم العتيق الذي عرف في السنوات الأخيرة تطورا كبيرا، حيث أصبحت طاقته الاستيعابية تتجاوز ألفا ومائة وأربعة وخمسين طالبا (ة) ومتعلما (ة) (1154) من المغرب، ومن دول إفريقية، وإسلامية، ويرجع هذا التطور التصاعدي الملم.وس إلى أنه فتح مجموعة من الفروع التابعة له، تضـ.م الكتاتيب القـ..رآنية، والأطوار: الابتدائيـ..ة ، والإعدادية، والثانوية، منـ.ها ثلاثة خاصـ..ة بالعنصر النسوي مقسمين على خمسة عشر 15فرعا، تتوزع في مختلف أحياء مدينة طنجة، "توزعاً يحقق تطلعات ساكنة المدينة، في إطار (مدرسة القرب) تسهيلا للعملية التعليمية، وتعميماً للفائدة، ومكافحة لظاهرة الهدر المدرسي، تجاوباً مع المبادرات، والتوجيهات المولوية لأمير المؤمنين محمد السادس –حفظه الله تعالى– الصادرة في شأن تأهيل التعليم العتيق، والرفع من جودته "[75].

وحول دواعي هذا التوسع الكبير صرح لنا محمد السعيدي[76] المشرف على المعهد "جاءت بادرة إدارة المعهد في توسيع جغرافيته: التعليمية، والتربوية، إيمانا منها بقيمة رسالته النبيلة النابعة من جوهره الرباني، المتمثل في كتاب الله تعالى، وسنة رسوله، وإسهاما في نشر قيم الإسلام السمحة بين أبناء الوطن، والنهوض بالمجال التربوي والتعليمي من أجل تحقيق تنمية شاملة، وجودة علمية وتربوية، تضمن للمملكة الحفاظ على ثوابتها: عقيدة، وفقها، وسلوكا، وهذا ما يشكل نقلة نوعية في سبيل تطوي.ر قدرات المعهد للرفع من مستوى المـ..ردودية المتوخـ.اة، وتحسيـ..ن جـ.ودة أدائه التـ.ربوي والتعليمي"[77].

وفي سؤالنا له عن الإمكانيات المادية الهائلة التي تتطلبها عملية التوسع والانتشار أجاب المشرف على المعهد " ساعد على تحقيق هذا الهدف المنشود محسنون[78]، عنوا بهذا الطموح فأسهموا –جزاهم الله خيرا وأثابهم على ما أنفقوا – في سبيل تحفيظ القرآن الكريم، وتقريب علومه، لأبناء الأمة"[79].

I: إحصائيات عامة بمعهد الإمام نافع الخاص للتعليم العتيق وفروعه بطنجة

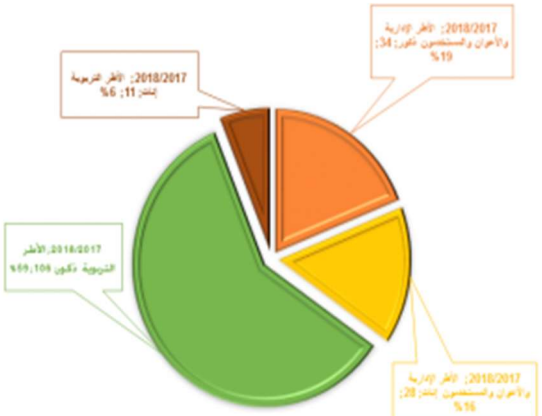


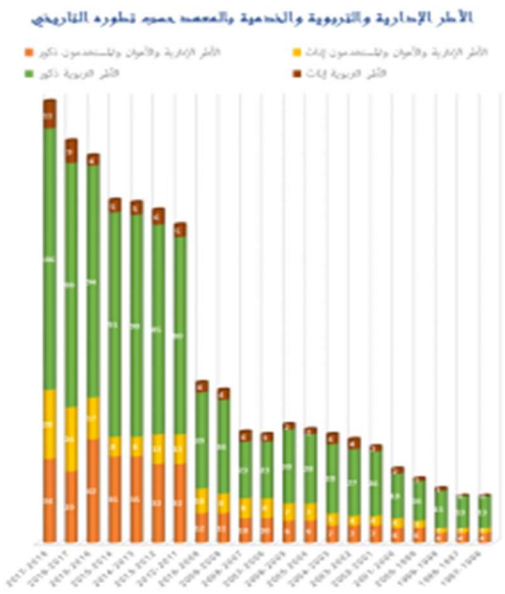

في إطار تحيين المعطيات الإحصائية الخاصة بمدارس التعليم العتيق، عملت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية خلال الموسم الدراسي 2017/2018 على إجراء الإحصاء السنوي لمدارس التعليم العتيق، شمل عدة جوانب منها:المعطيات العامة الخاصة بالمدرسة (الوسط، النوع، الموقع الجغرافي، ...)؛التلاميذ حسب الأطوار والمستويات الدراسية والجنس والفئة العمرية؛الأطر التربوية والإدارية والأعوان والمستخدمون العاملون بمدارس التعليم العتيق.

**II**: إحصائيات مؤسسات التعليم العتيق بجهة طنجة تطوان الحسيمة للموسم الدراسي **2017/2018**[80]

**توزيع مدارس التعليم العتيق حسب الوسط**

| الجهة | قروي | | حضري | | المجموع | النسبة العامة[3] |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة[1] | العدد | النسبة[2] | | |
| طنجة تطوان الحسيمة | 28 | 39,44% | 43 | 60,56% | 71 | 24,83% |

**توزيع مدارس التعليم العتيق حسب ارتباطها بالمساجد**

| الجهة | ملحقة بمسجد | | مستقلة عن المسجد | | المجموع | النسبة العامة[3] |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة[1] | العدد | النسبة[2] | | |
| طنجة تطوان الحسيمة | 34 | 47,89% | 37 | 52,11% | 71 | 24,83% |

**توزيع مدارس التعليم العتيق حسب ارتباطها بالمساجد**

| الجهة | ملحقة بمسجد | | مستقلة عن المسجد | | المجموع | النسبة العامة[3] |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة[1] | العدد | النسبة[2] | | |
| طنجة تطوان الحسيمة | 34 | 47,89% | 37 | 52,11% | 71 | 24,83% |

**توزيع مدارس التعليم العتيق حسب الجهة المشرفة**

| الجهة | تشرف عليها جمعيات | | لا تشرف عليها جمعيات | | المجموع | النسبة العامة[3] |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة[1] | العدد | النسبة[2] | | |
| طنجة تطوان الحسيمة | 55 | 77,46% | 16 | 22,54% | 71 | 24,83% |

**الربط بشبكات الماء الشروب والكهرباء والتطهير والهاتف والأنترنيت**

| الجهة | مجموع المدارس | عدد مدارس التعليم العتيق المربوطة منها بشبكة | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الماء الشروب | الكهرباء | التطهير | الهاتف | الأنترنيت |
| طنجة تطوان الحسيمة | 71 | 52 | 71 | 48 | 36 | 37 |

### توزيع مدارس التعليم العتيق حسب الأطوار الدراسية والجامعية التي تشتغل بها

| الجهة | مجموع المدارس | | المدارس التي تشتغل بالطور | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | الابتدائي | | الإعدادي | | الثانوي | | النهائي | |
| | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| طنجة تطوان الحسيمة | 71 | 24,83% | 64 | 24,81% | 34 | 27,20% | 17 | 23,29% | 2 | 40,00% |

### توزيع مدارس التعليم العتيق حسب نوع المتمدرسين

| الجهة | مجموع المدارس | | مدارس | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | خاصة بالإناث فقط | | خاصة بالذكور فقط | | مختلطة | |
| | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| طنجة تطوان الحسيمة | 71 | 24,83% | 8 | 11,27% | 45 | 63,38% | 18 | 25,35% |

### توزيع مدارس التعليم العتيق حسب الدعم الاجتماعي

| الجهة | مجموع المدارس | | مدارس | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | تتوفر على داخلية | | تقدم وجبات الإطعام | |
| | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| طنجة تطوان الحسيمة | 71 | 24,83% | 65 | 91,55% | 59 | 83,10% |

### توزيع المتمدرسين حسب الوسط والنوع

| الجهة | القروي | | | | الحضري | | | | المجموع | نسبة الإناث [5] |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | مجموع المتمدرسين | | الإناث منهم | | مجموع المتمدرسين | | الإناث منهم | | | |
| | العدد | النسبة [1] | العدد | النسبة [2] | العدد | النسبة [3] | العدد | النسبة [4] | | |
| طنجة تطوان الحسيمة | 2 961 | 31,68% | 387 | 13,07% | 6 386 | 68,32% | 1 760 | 27,56% | 9 347 | 33,62% |

### توزيع المتمدرسين حسب ارتباط المدارس بالمساجد والنوع

| الجهة | ملحقة بالمسجد | | | | مستقلة عن المسجد | | | | المجموع | نسبة الإناث [5] |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | مجموع المتمدرسين | | الإناث منهم | | مجموع المتمدرسين | | الإناث منهم | | | |
| | العدد | النسبة [1] | العدد | النسبة [2] | العدد | النسبة [3] | العدد | النسبة [4] | | |
| طنجة تطوان الحسيمة | 3 268 | 34,96% | 289 | 8,84% | 6 079 | 65,04% | 1 858 | 30,56% | 9 347 | 22,97% |

### توزيع المتمدرسين بمدارس التعليم العتيق حسب الأطوار الدراسية والجامعية

| الجهة | الطور الدراسي | | | | مجموع المتمدرسين | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ابتدائي | إعدادي | ثانوي | نهائي | المجموع | النسبة [1] |
| طنجة تطوان الحسيمة | 5 894 | 2 233 | 1 072 | 148 | 9 347 | 26,70% |

### توزيع المتمدرسين بمدارس التعليم العتيق حسب الأطوار الدراسية والجامعية والنوع

| الجهة | الابتدائي | | الإعدادي | | الثانوي | | النهائي | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الإناث | الذكور | الإناث | الذكور | الإناث | الذكور | الإناث | الذكور | الإناث | الذكور |
| طنجة تطوان الحسيمة | 1 771 | 4 123 | 252 | 1 981 | 92 | 980 | 32 | 116 | 2 147 | 7 200 |

### توزيع المتمدرسين بمدارس التعليم العتيق حسب الأطوار الدراسية والجامعية والوسط

| الجهة | الابتدائي | | الإعدادي | | الثانوي | | التأهيلي | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | قروي | حضري | قروي | حضري | قروي | حضري | قروي | حضري | قروي | حضري |
| طنجة تطوان الحسيمة | 2 345 | 3 549 | 503 | 1 730 | 113 | 959 | 0 | 148 | 2 961 | 6 386 |

### توزيع المتمدرسين بالطور الابتدائي العتيق حسب المستويات الدراسية والنوع

| الجهة | السنة الأولى | | السنة الثانية | | السنة الثالثة | | السنة الرابعة | | السنة الخامسة | | السنة السادسة | | المجموع | | النسبة العامة[1] |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | الإناث منهم | العدد | الإناث منهم | العدد | الإناث منهم | العدد | الإناث منهم | العدد | الإناث منهم | العدد | الإناث منهم | العدد | الإناث منهم | |
| طنجة تطوان الحسيمة | 622 | 332 | 768 | 349 | 867 | 302 | 1067 | 303 | 1200 | 259 | 1370 | 226 | 5 894 | 1 771 | 24,83% |

### توزيع المتمدرسين بالطور الابتدائي العتيق حسب المستويات الدراسية والوسط

| الجهة | السنة الأولى | | السنة الثانية | | السنة الثالثة | | السنة الرابعة | | السنة الخامسة | | السنة السادسة | | المجموع | | النسبة العامة[1] |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | قروي | حضري | قروي | حضري | قروي | حضري | قروي | حضري | قروي | حضري | قروي | حضري | قروي | حضري | |
| طنجة تطوان الحسيمة | 256 | 366 | 306 | 462 | 336 | 531 | 404 | 663 | 521 | 679 | 522 | 848 | 2 345 | 3 549 | 24,83% |

### توزيع المتمدرسين بالطور الإعدادي العتيق حسب المستويات الدراسية والنوع

| الجهة | السنة الأولى | | السنة الثانية | | السنة الثالثة | | المجموع | | النسبة العامة[1] |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | الإناث منهم | العدد | الإناث منهم | العدد | الإناث منهم | العدد | الإناث منهم | |
| طنجة تطوان الحسيمة | 902 | 118 | 761 | 89 | 570 | 45 | 2 233 | 252 | 31,20% |

### توزيع المتمدرسين بالطور الإعدادي العتيق حسب المستويات الدراسية والوسط

| الجهة | السنة الأولى | | السنة الثانية | | السنة الثالثة | | المجموع | | النسبة العامة[1] |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | قروي | حضري | قروي | حضري | قروي | حضري | قروي | حضري | |
| طنجة تطوان الحسيمة | 208 | 694 | 175 | 586 | 120 | 450 | 503 | 1 730 | 31,20% |

### توزيع المتمدرسين بالطور الثانوي العتيق حسب المستويات الدراسية والنوع

| الجهة | السنة الأولى | | السنة الثانية | | السنة الثالثة | | المجموع | | النسبة العامة[1] |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | الإناث منهم | العدد | الإناث منهم | العدد | الإناث منهم | العدد | الإناث منهم | |
| طنجة تطوان الحسيمة | 429 | 44 | 357 | 29 | 286 | 19 | 1 072 | 92 | 28,42% |

### توزيع المتمدرسين بالطور الثانوي العتيق حسب المستويات الدراسية والوسط

| الجهة | السنة الأولى | | السنة الثانية | | السنة الثالثة | | المجموع | | النسبة العامة[1] |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | قروي | حضري | قروي | حضري | قروي | حضري | قروي | حضري | |
| طنجة تطوان الحسيمة | 45 | 384 | 34 | 323 | 34 | 252 | 113 | 959 | 28,42% |

### توزيع المتمدرسين بالطور النهائي العتيق حسب المستويات الجامعية والنوع

| الجهة | السنة الأولى | | السنة الثانية | | السنة الثالثة | | المجموع | | النسبة العامة[1] |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | الإناث منهم | العدد | الإناث منهم | العدد | الإناث منهم | العدد | الإناث منهم | |
| طنجة تطوان الحسيمة | 52 | 18 | 38 | 5 | 58 | 9 | 148 | 32 | 43,92% |

### توزيع المتمدرسين بالطور النهائي العتيق حسب المستويات الجامعية والوسط

| الجهة | السنة الأولى | | السنة الثانية | | السنة الثالثة | | المجموع | | النسبة العامة[1] |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | قروي | حضري | قروي | حضري | قروي | حضري | قروي | حضري | |
| طنجة تطوان الحسيمة | 0 | 52 | 0 | 38 | 0 | 58 | 0 | 148 | 43,92% |

### توزيع المتمدرسين الأجانب حسب النوع

| الجهة | عدد المتمدرسين | المتمدرسون الأجانب منهم | | | نسبة المتمدرسين الأجانب[1] |
|---|---|---|---|---|---|
| | | الإناث | الذكور | المجموع | |
| طنجة تطوان الحسيمة | 9 347 | 30 | 140 | 170 | 1,82% |

### توزيع المتمدرسين الأجانب حسب الأطوار الدراسية والجامعية والنوع

| الجهة | الابتدائي | | الإعدادي | | الثانوي | | النهائي | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الإناث | الذكور | الإناث | الذكور | الإناث | الذكور | الإناث | الذكور | الإناث | الذكور |
| طنجة تطوان الحسيمة | 6 | 71 | 1 | 35 | 12 | 7 | 11 | 27 | 30 | 140 |

### توزيع المتمدرسين ذوي الإحتياجات الخاصة حسب النوع

| الجهة | عدد المتمدرسين | المتمدرسون ذوو الإحتياجات الخاصة | | | نسبة المتمدرسين ذوي الإحتياجات الخاصة[1] |
|---|---|---|---|---|---|
| | | الإناث | الذكور | المجموع | |
| طنجة تطوان الحسيمة | 9 347 | 2 | 23 | 25 | 0,27% |

### توزيع المتمدرسين المستفيدين من الداخلية بمدارس التعليم العتيق حسب النوع

| الجهة | عدد المتمدرسين | المستفيدون من الداخلية | | | نسبة المتمدرسين المستفيدين من الداخلية[1] |
|---|---|---|---|---|---|
| | | الإناث | الذكور | المجموع | |
| طنجة تطوان الحسيمة | 9 347 | 363 | 5957 | 6320 | 67,62% |

### توزيع المتمدرسين المستفيدين من الداخلية حسب الأطوار الدراسية والجامعية والنوع

| الجهة | الابتدائي | | الإعدادي | | الثانوي | | النهائي | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الإناث | الذكور | الإناث | الذكور | الإناث | الذكور | الإناث | الذكور | الإناث | الذكور |
| طنجة تطوان الحسيمة | 249 | 3 316 | 58 | 1 756 | 30 | 797 | 26 | 88 | 363 | 5 957 |

### توزيع المتمدرسين المستفيدين من الإطعام بمدارس التعليم العتيق حسب النوع

| الجهة | عدد المتمدرسين | المستفيدون من الإطعام | | | نسبة المتمدرسين المستفيدين من الداخلية[1] |
|---|---|---|---|---|---|
| | | الإناث | الذكور | المجموع | |
| طنجة تطوان الحسيمة | 9 347 | 979 | 6205 | 7184 | 76,86% |

### توزيع المتمدرسين المستفيدين من الإطعام حسب الأطوار الدراسية والجامعية والنوع

| الجهة | الابتدائي | | الإعدادي | | الثانوي | | النهائي | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الإناث | الذكور | الإناث | الذكور | الإناث | الذكور | الإناث | الذكور | الإناث | الذكور |
| طنجة تطوان الحسيمة | 767 | 3 398 | 133 | 1 833 | 47 | 862 | 32 | 112 | 979 | 6 205 |

### توزيع الأطر التربوية* حسب النوع والوسط

| الجهة | قروي | | | حضري | | | المجموع | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | إناث | ذكور | المجموع | إناث | ذكور | المجموع | إناث | ذكور | المجموع |
| طنجة تطوان الحسيمة | 17 | 292 | 309 | 183 | 745 | 928 | 200 | 1 037 | 1 237 |

### توزيع الأطر الإدارية حسب النوع والوسط

| الجهة | قروي | | | حضري | | | المجموع | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | إناث | ذكور | المجموع | إناث | ذكور | المجموع | إناث | ذكور | المجموع |
| طنجة تطوان الحسيمة | 4 | 79 | 83 | 31 | 119 | 150 | 35 | 198 | 233 |

توزيع المستخدمين حسب النوع والوسط

| الجهة | قروي | | | حضري | | | المجموع | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | إناث | ذكور | المجموع | إناث | ذكور | المجموع | إناث | ذكور | المجموع |
| طنجة تطوان الحسيمة | 36 | 85 | 121 | 164 | 164 | 328 | 200 | 249 | 449 |

ويمكن تلخيص أهم المؤشرات بخصوص جهة طنجة تطوان الحسيمة فيما يلي:

فمن الناحية البشرية واالوجيستيكية، تتوفر جهة طنجة تطوان الحسيمة على 71مدرسة للتعليم العتيق، وهي تشكل نسبة 24.83%من مجوع مدارس التعليم العتيق بالمغرب، وتتقدم على جهة سوس ماسة المشهورة بمدارسها في هذا الصنف من التعليم ، والواقع أن عدد المدارس بجهة الشمال أكبر بكثير من هذا العدد لأن مجموعة من المدارس اعتُبرت كتاتيب قرآنية، نظرا لبنياتها المادية (في الغالب حجرة واحدة) التي لا تساعد على العمل بنظام الدراسات والامتحانات، تأطر مدارس التعليم العتيق بالجهة بجميع مستوياتها من الابتدائي إلى الجامعي ما مجموعه9347 تلميذا وطالبا بنسبة 26.70% وهي تحتل بذلك المرتبة الأولى على الصعيد، ويبلغ عدد التلميذات 2147 وهو رقم يقارب ثلث عدد المسجلات وطنيا وعددهم 6979، كما بلغ عدد الأجانب 170 تلميذا وطالبا من بين 684 يكملون تحصيلهم الدراسي بالمغرب، أما بالنسبة للمأطرين فتتوفر الجهة على 1237مأطر تربوي من بينهم 200 امرأة، وهو ما يقارب نصف عدد المأطرات وطنيا 521، و233 إطار إداري ضمنه 35 امرأة من مجموع 75 وطنيا، و449 مستخدم من بينهم 200 امرأة.

وعكس ما تذهب إليه مجموعة من الدراسات عن تراجع التعليم العتيق، وتناقص الإقبال عليه، تدل الأرقام على تطور كبير ل بجهة الشمال على جميع المستويات: بنية تحتية عصرية مزودة بجميع الوسائل المادية (كهرباء، ماء، صرف صحي، أنترنيت، إيواء، إطعام) والبيداغوجية (أطر تربوية، أطر إدارية، مستخدمين، انفتاح على باقي العلوم، أنشطة ثقافية ورياضية موازية...)، وهي الوسائل التي وفرت بنية استقبال تشجع على متابعة الدراسة لفئات واسعة من ضحايا الهدر المدرسي، ولجزء من الطبقة المتوسطة التي لا تسعفها الإمكانيات المادية لتدريس أبنائها بالتعليم الخصوصي.

وإذا كانت رهانات الدولة من خلال مأسسة التعليم العتيق هي وظيفة الضبط والمراقبة، عبر إخضاع هذا النوع من المدارس لتصريح مسبق من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية[81]،تعتبر تحت الوصاية المباشرة لها، استجابة لضرورات أمنية واكبت تفجيرات الدار البيضاء 16 ماي 2003، تحت عنوان: "حماية الهوية الدينية للمغرب"[82]، ويراد بذلك "قطع الطريق أمام الجماعات الدينية التي تريد استقلال هذه المدارس...والتي تتوجه إليها أطماع بعض الجماعات لتجعل من المدارس العتيقة أوكارا لها في البادية على الخصوص"[83].

ومن الواضح أن المستهدف هو المذهب الوهابي السلفي تحديدا، وليس كل السلفيين، فتيار محمد المغراوي والبقاليين بمسجد الموحدين بطنجة المرتبطين أساسا بمشايخ الوهابية بالسعودية كانوا أكبر الخاسرين من إعادة هيكلة التعليم العتيق، كما حافظت حركة الإصلاح والتوحيد وجماعة العدل والإحسان على مواقعها من داخل هذا المجال، كما هو واضح من استقرائنا للمشرفين على المدارس العتيقة بطنجة، بل حققتا امتدادات أكثر، مما يؤشر على أن سياسة الدولة تركز على الحركات الدينية العابرة للحدود، وذات الولاءات الخارجية.

بالمقابل هناك رموز سلفية لم يتم المساس بها بل استطاعت التموقع من جديد في البنية الدينية بشمال المغرب ولها امتدادات وعلاقات خارجية كبيرة كالشيخ محمد السعيدي الشهير "بالجردي" الذي سنرجع إليه في القسم الثاني بالتفصيل مع رموز السلفية بشمال المغرب.

**الفقرة الرابعة: تدبير المساجد: من بيوت الله إلى بيوت الدولة**

علاوة على كون المسجد مؤسسة تعبدية، فإنه يعتبر كذلك أهم فضاء للتنشئة السياسية، أوهم حقل للهيمنة والهيمنة المضادة. الهيمنة الإيديولوجية للدولة لإعادة إنتاج نفسها، والهيمنة المضادة للتيا ا رت الإسلامية التي تعمل خارج الحقل الرسمي وثوابته لفرض. ذاته[84] لذلك حظي باهتمام محوري في السياسة الدينية الجديدة منذ الاعلان عنها سنة2000 ، من طرف الملك محمد السادس، الذي قال في أول خطاب للعرش: "كما أمرنا باتخاذ الترتيبات اللازمة قصد إعادة المكانة لرسالة المسجد باعتباره مقرا للعبادة والتربية والتكوين والوعظ والإرشاد، باعتباره أيضا مراكز ينهض فيه العلماء والعالمات بتأطير المواطنين وصهرهم في مجتمع طاهر سليم واع ومتماسك[85]" ويضيف الملك في خطاب آخر: "بيد أن الإصلاح المؤسسي، لن يكتمل إلا بتفعيل دور المساجد، القلب النابض للمجال الروحي، لذا قررنا اتخاذ تدابير تجسد رعايتنا الموصولة لبيوت الله، باعتبارها ركنا أساسيا في مخططنا الديني التنويري، غايتنا تعزيز دورها كفضاءات للعبادة وذكر الله سبحانه وتعالى والتوجيه والإرشاد ومحو الأمية" فرهان الدولة من الاهتمام بمؤسسة المسجد هو توسيع نفوذها الديني، لتحقيق الهيمنة على المجتمع، وذلك من خلال مأسستها والتحكم في الخطاب الديني المنبعث منها.

**I: تأميم المساجد[86]**

في إطار إعادة هيكلة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، تم إحداث مديرية خاصة بالمساجد 2. تتولى الإشراف على المساجد، على المستوى الوطني، وذلك من خلال: إعداد البرامج والمشاريع السنوية والمتعددة السنوات المتعلقة ببناء المساجد وتوسيعها وترميمها وصيانتها وتجهيزها و تأطيرها؛

تهدف، "الخطة الوطنية للارتقاء بمساجد المملكة، رسالة وموقعا"، حسب الوزارة إلى "سد الخصاص في المساجد في بعض الأحياء الحضرية وكذا برمجة بناء مساجد جديدة بالمناطق المفتوحة للتعمير، لمواكبة وتيرة التزايد السكاني والتوسع العمراني كما تهدف إلى تعبئة الإمكانات والموارد للمزيد من العناية بالمساجد ومحيطها، من خلال تفريشها وإنجاز الولوجيات (ممرات خاصة بالمقعدين) لذوي الاحتياجات الخاصة وإحداث مكتبات للعموم بهذه المساجد، والارتقاء برسالتها الروحية والتعليمية والاجتماعية، وقد شرعت الوزارة في تنفيذ هذه الخطة منذ سنة 2005 بجهة الدار البيضاء الكبرى كمرحلة أولى، قبل أن يتم. تعميمها تدريجيا على باقي الجهات .

عملت الدولة أيضا لأجل تقوية نفوذها الديني، على تشجيع الخواص على بناء المساجد، ثم تأميمها بعد ذلك، فبالإضافة إلى المساجد التي تتولى الدولة بنائها من الميزانية العامة، فإنه يتم تشجيع الخواص (المحسنون) على بناء مساجد أخرى لإستدراك الخصاص الحاصل في عدد المساجد في المملكة. غير أن هذه العملية تخضع لضوابط صارمة تحت الإشراف المباشر للسلطة المحلية، فيجب أن يودع طلب رخصة بناء المساجد لدى عامل العمالة أو الإقليم الذي توجد الأرض المزمع البناء فوقها وبعد الانتهاء من بنائها توضع رهن إشارة الوزارة التي تتولى تسيرها ماليا واداريا و تأطيريا.

بالإضافة إلى سياسية بناء المساجد و تأميمها تولي الدولة نفس الأهمية لإصلاحها وتجهيزها حيث تم إصلاح ما بين سنة 1999 وسنة 2009 ما يزيد على 713 مسجدا بتكلفة تناهز 218.8 مليون درهم، قامت بتوسيع خريطة المساجد[87] التابعة

للدولة من خلال سياستي، بناء مساجد جديدة وتأميم أخرى كانت تابعة للخواص، تم الرفع من عدد القيمين الساهرين على شؤون المساجد، خاصة الأئمة والخطباء 67000 قيم ديني، موزعين على، يبلغ عدد القيمين الدينيين الى غاية سنة 2009 الشكل التالي:

كما تم تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية للقيمين الدينيين. فالاعتمادات المالية المخصصة للأئمة والخطباء من طرف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية كتعويضات عن .3% مهامهم، ارتفعت من 110.053.600.00 سنة 2009 الى 594.626.145.00وتوزيع هذه الزيادات يختلف من إمام وخطيب إلى آخر حسب اختلاف وضعية كل واحد منهم. وفق المعايير التالية التي تم اعتمادها منذ يناير 2009المعايير الجديدة للمكافآت الشهرية للأئمة والخطباء ابتداء من يناير2009

وفي إطار تحسين الأوضاع الاجتماعية للقيمين الدينيين[88] أيضا، تم إدماج الأئمة والخطباء في نظام التغطية الصحية، ابتداءا من فاتح يوليوز 2007 ، بغلاف مالي سنوي قدره80 مليون درهم، وبلغ عدد الأئمة والخطباء المنخرطين بما في ذلك ذوو حقوقهم 167000 شخص، كما أعلن الملك محمد السادس سنة 2008 عن إحداث "مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للقيمين الدينيين" وهي مؤسسة تهدف إلى النهوض بالاعمال الاجتماعية للقيمين الدينيين وتنميتها وتطويرها وتحدد المهام التي يضطلع بها القيمون الدينيون[89] بالأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي، في مهام دينية ومهام مساعدة. يقصد بالمهام الدينية: الإمامة، الإمامة والتأطير، الإرشاد، الخطابة، الأذان، رواية الحديث، قراءة الحزب ويقصد بالمهام المساعدة: الحراسة، النظافة، التفقد والذي يعنينا في هذا المقام هو الإمام والخطيب والواعظ والمرشدة والواعظة، وذلك لدورهم في التأطير الديني للجماهير.

من الإكراهات الأساسية التي تواجه الدولة في إنجاح إستراتيجية إعادة هيكلة الحقل الديني، المستوى التكويني الضعيف للأئمة والخطباء، فأغلبيتهم لا يزيد زادهم المعرفي عن حفظ القرآن ولا يدركون المرتكازت التي تقوم عليها السياسة الدينية في الدولة لذلك عملت الدولة، من جهة على إنشاء برنامج تكوين "الأئمة المرشدين والمرشدات" لتخريج أطر دينية لهم تكوين عصري ،ومن جهة أخرى قامت بإعادة تكوين الأئمة والخطباء الذين يزاولون مهامهم في مختلف مساجد المملكة.

أعلنت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية سنة 2005، عن انطلاق برنامج تكوين 150 إماما و50 مرشدة كل سنة، ويهدف هذا البرنامج [90]إلى تخريج أئمة ومرشدات لهم تكوين عصري مواز للتكوين الشرعي، بالإضافة إلى الإلمام بالثوابت والمرتكزات التي تقوم عليها السياسة الدينية في الدولة. فالبرنامج الدراسي للدورة يتكون من أربعة فصول، وكل فصل يتضمن مجموعة من المواد. ومن أمثلة المواد التي تدرس في الفصل الأول: القرآن الكريم، السنة وعلومها، الفقه الإسلامي، فقه الإمامة والوعظ، اللغة العربية، السيرة النبوية، العقيدة والتصوف، أصول المذهب المالكي، المؤسسات الوطنية، تاريخ المغرب، الخطابة والوعظ )مادة تطبيقية) الإعلاميات والتواصل )مادة تطبيقية ( ومنذ انطلاق هذا البرنامج سنة 2005 والى غاية متم سنة 2013 تم تخريج 10 أفواج مقسمين الى 1350 إماما مرشدا و450مرشدة، موزعين على مختلف المندوبيات التابعة للوزارة، وفي سنة 2014 تم إحداث "معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات".

كما وضعت الدولة مجموعة من البرامج لإعادة تكوين الأئمة والخطباء القدامى الذين يزاولون مهامهم في مناطق ومدن المغرب، فأغلبية هؤلاء لا يتوفرون إلا على تكوين تقليدي من برامج التعليم العتيق المتمثلة في حفظ القرآن وبعض المتون في الفقه واللغة، تتم عملية إعادة تكوين الأئمة أو الخطباء بالتنسيق بين وزارة الأوقاف أو الشؤون الإسلامية والمجالس العلمية المحلية، من خلال مجموعة من البرامج. أهمها برنامج تأهيل الأئمة في إطار "خطة ميثاق العلماء" والبرنامج الذي يتولى تنفيذه "الأئمة المرشدون".تم الإعلان عن خطة ميثاق العلماء، في الخطاب الملكي بتطوان بتاريخ 27 شتنبر2008، حيث يتولى علماء المجالس

العلمية تأطير وإعادة تأهيل أئمة المساجد، من خلال: لقاءات تكوينية دورية ووفق مقرر دراسي يتضمن المواد التالية[91] المادة الأولى: الثوابت التي تحكم التزام الإمام في مساجد المملكة المغربية، وهي:

العقيدة الأشعرية داخل مذهب أهل السنة والجماعة؛

المذهب المالكي داخل مذهب أهل السنة والجماعة؛

احترام الحياة الروحية للمغاربة في إطار التصوف السني؛

مضمون البيعة وحقوق إمارة المؤمنين والضمانة التي تمثلها في حماية الملة والدين.

المادة الثانية: ما تصح به الإمامة في مختلف الصلوات وأدلة المذهب المالكي عليها.

المادة الثالثة: تعليم القرآن الكريم ومتطلبات الوعظ والإرشاد وخطبة الجمعة.

المادة الرابعة: السلوك المطلوب لإعادة بناء الدور الروحي والتربوي الإصلاحي للإمام في صيانة المجتمع وتنميته أما البرنامج الذي يتولى تنفيذه "الأئمة المرشدون"، الذين يساهمون في التكوين المستمر للقيمين الدينيين، فإنه ينصب على شرح "دليل الإمام والخطيب والواعظ" الذي يعتبر المرجع الأساس للقيمين الدينيين، إضافة إلى دورات تكوينية في علم التجويد، اللغة العربية، فقه العبادات، الأدب والأخلاق، إن تكوين قيمين دينيين جدد وإعادة تكوين القيمين الدينيين القدمى يهدف إلى توحيد المعرفة الدينية لديهم، وذلك لتوحيد عملية التأطير الديني للمواطنين التي تعتبر من أهم وظائفهم.

وتتمثل وظيفة القيمين الدينين (إمام، خطيب، واعظ، مرشدة أو واعظة) في تأطير المجتمع وفق التصورات والمرتكزات السياسية والدينية للدولة وهذه الوظيفة يستمدونها من موقعهم "كنواب عن "الإمام الأعظم/أمير المؤمنين"، لذلك لابد أن تكون التربية داخل المساجد منسجمة مع الاختيارات المذهبية والسياسية للأمة التي يجسد تدبيرها أمير المؤمنين، ولا يجوز أن تستعمل المساجد للخروج عن هذه الاختيارات أو معارضتها"، وبهذه الصفة، صفة النيابة عن أمير المؤمنين، "يتوجب عليهم العمل على تأليف القلوب حولها والتذكير بواجب السمع والطاعة للإمام الأعظم" وهذه الوظيفة التأطيرية يقوم بها القيمون داخل المساجد وخارجها.

أعادت السياسة الدينية الجديدة تحديد موقع المسجد الذي أصبح "بيت الدولة" أكثر منه "بيت الله". فبالإضافة إلى تحديد طرق استخدام المساجد، عملت هذه السياسة أيضا على تحديد كيفية إنشائها وتسييرها. وقد تمت الاستعانة في هذا الصدد بطرق التسيير العمومي الجديدNew public Management وميزات تسيير القطاع "الخصوصي" لتدبير مؤسسات الحقل الديني. فالظهير بمثابة قانون رقم 1.84.150المؤرخ في 6 محرم 1405 (أي 2 أكتوبر 1984) المتعلق بأماكن الشعائر الإسلامية تم تعديله من أجل التمكن من مراقبة المساجد ومرتاديها، وأيضا من أجل تنظيم أفضل للشراكة بين القطاعين العام والخاص التي أصبحت من الآن فصاعدا الإستراتيجية المعتمدة في المجال الديني. في سنة 2006، أطلقت وزارة الشؤون الإسلامية إحصاء وطنيا للمساجد ووضعت سجلا خاصا لتصنيفها . وهكذا أصبح بالإمكان معرفة أن البلد الذي تبلغ ساكنته 30 مليون نسمة، يوجد به 13183 مسجدا بالمجال الحضري و34784 بالمجال القروي، أي مسجد واحد لكل 700 نسمة، وأن أغلبية المساجد التي تم إنشاؤها منذ 2004 تمت من طرف الخواص .

وقد غدا المحسنون مطالبون بالاشتغال في إطار جمعيات مادام بناء المساجد صار خاضعا لإجراءات التعمير والأمن المدني. غير أن الدولة ستجد نفسها هنا أمام مفارقة: فهي تحاول، من جهة، استيعاب المساجد "الخاصة" و"تأميمها؛ وبالمقابل، هي لا

تتوفر في واقع الأمر على الموارد المالية الكافية لبلوغ هذه الغاية التي رسمتها بنفسها على مستوى المعدل الوطني لعدد السكان لكل مسجد، علما أنه باستثناء صلاة الجمعة مثلا، لا تهم هذه الشعيرة سوى أقلية من المغاربة الممارسين ونسبة أقل من العدد الإجمالي للسكان .

وبالتالي، عوض القيام ببناء المساجد بنفسها والقيام بتسييرها وتمويلها، تكتفي الوزارة بتشديد الرقابة عليها من خلال إضفاء الطابع البيروقراطي المتنامي على عملية تدبيرها اليومي. وهكذا، فبالنسبة للمساجد الخاصة التي شيدها المحسنون والذين لم يعودوا قادرين على تمويل اشتغالها، يحدد دفتر تحملات بشكل صارم طرق تحويلها إلى مساجد عمومية، إذ ينبغي أن تكون "ذات مردودية" وأن تسير بشكل "فعال" يساهم في در موارد مالية خاصة بها تحول للدولة بمجرد تأميمها. ومع أن هذه المتطلبات تضعف من جاذبية هذه الصيغة، فقد شهد عدد المساجد التي استرجعتها الدولة ارتفاعا ملحوظا في السنوات الأخيرة، حيث ألحقت المئات منها سنويا في عداد تلك التي تخضع لها مباشرة.

كما مس الإصلاح الوضعية الرمزية للمحسن الذي أصبح مجهول الهوية من خلال إدماجه في جمعية، في حين تم وضع المساجد الأهلية، والتي نجدها غالبا في الوسط القروي، في خانة الإرث الذي تقترح الوزارة تصفيته من خلال شراكات مع الساكنة المحلية، تتوخى الدولة بهذه الطريقة تمديد مشروع الإدماج الوطني ليشملها في إطار المنظومة العامة.

ويحتفظ القطاع الخاص بمكانة هامة مقارنة مع الجهد الذي تبذله الدولة، وقد عرفت مساهمته تضخما ملحوظا منذ سنة 2004. فهو يبقى مهيمنا في تمويل إنشاء المساجد: فخلال الفترة ما بين 2002 و 2008، قام ببناء ما معدله 138 مسجد في السنة، مقابل 19 فقط قامت بتشييدها الدولة، وقد أطلق برنامج استعجالي سنة 2004 يرمي إلى بناء 100 مسجد لـ 34000مصلي خلال 5 سنوات، أي بمعدل 20 مسجدا في السنة في الأحياء الهامشية مثل حي بير شيفا بطنجة، أو حي طابولة بتطوان التي خرج منهما عشرات الجهاديين، وحيث ينشط الخطاب السلفي بعيدا عن أية رقابة، وهنا أيضا نجد أن صيغة التمويل المعتمدة مستمدة من صيغة الشراكة عام-خاص: فمن أصل القيمة الإجمالية للمشروع (أي 386.1 مليون درهم)، يتوقع أن لا تتعدى مساهمة الأوقاف 41.8 مليون، والباقي سيقتسمه بشكل متساو تقريبا القطاع العام (من خلال اقتطاع استثنائي من الميزانية العمومية للدولة يصل إلى 164.8 مليون) والقطاع الخاص (161.5 مليون)، وشمل الإصلاح أيضا طريقة اشتغال المساجد بفضل الكتب الإجرائية التي شملت البعد الديني كذلك، فالوزارة أضحت تستخدم كلمة "القيم" كمصطلح تقني يشمل ويوحد المهام المختلفة المرتبطة بخدمة المسجد: إمام الخطابة، إمام الصلاة، المؤذن، قراء القرآن (الحزابة)، المرشد، عامل النظافة الحارس والمراقب، يشرح الدليل الموضوع لهذا الغرض نفسه بنفسه، فكل الأنشطة مقننة ولم تترك مبادرة القيام بأي شيء للقيمين، حتى أننا نجد معايير دقيقة خاصة تتعلق بآذان للصلاة:

"يرفع الآذان للصلاة في المساجد بالصيغة المغربية، في وضوح الألفاظ وفي خشوع وبلحن مسترسل خال من كل تقليد للصيغ الأجنبية؛ يؤذن للصلوات الخمس عند دخول وقت كل منها؛ مواقيت الصلاة في جميع أنحاء المملكة هي التي تحددها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وتقويمها هو المعتمد في جميع المساجد؛ ألفاظ الأذان هي: الله أكبر (مرّتين)، أشهد أن لا إله إلا الله (مرّتين)، أشهد أن محمدا رسول الله (مرتين)، حي على الصلاة (مرّتين)، حي على الفلاح (مرتين)، الله أكبر (مرتين)، لا إله إلا الله؛ يرفع أذان الجمعة ثلاث مرات بعد صعود الخطيب فوق المنبر عند دخول الوقت؛ تقام صلاة الفجر بعد مرور عشرين دقيقة من دخول وقتها، وتقام صلوات الظهر والعصر والعشاء بعد خمس عشرة دقيقة على أكثر تقدير من دخول وقتها، أما صلاة المغرب فتقام بعد عشر دقائق من دخول وقتها. ولا يمكن ملاءمة هذه الأوقات مع الحاجيات الخاصة لبعض المناسبات (مثل رمضان) والجهات إلا بعد الحصول على إذن مكتوب من الوزارة؛ تودى ألفاظ الإقامة بالإفراد إلا لفظ التكبير فإنه بالتثنية".

يقوم الدليل كذلك بوضع معايير للممارسات التي لا ترتبط مباشرة بالعبادات لكن لها علاقة بالسياسة، وهي التي تميز في بعض الأحيان المساجد العمومية عن المساجد الخاصة، على غرار الدعاء للشخصيات (بدءا بأمير المؤمنين)، تعتبر صلاة الجمعة اللحظة الأكثر حساسية بالنسبة للسلطة السياسية. في السابق، كان الخطيب يستثمر القسم الثاني من الخطبة ليحدث مستمعيه عن المشاكل اليومية والراهن السياسي، وبهذه المناسبة، يمكنه مساءلة السلطات العمومية، وانتقادها أو حتى اتخاذ مواقف معينة بخصوص مشاكل المجتمع، ونتذكر كيف أنه في سنوات الثمانينات كان "الخطباء الأحرار"، مثل زحل والزمزمي وبلقاضي، يشعلون مساجد الدار البيضاء بخطبهم، ومؤخرا، تم منع الشيخ النهاري من الخطبة في وجدة عندما دعا من أعلى منبره إلى قتل صحفي من جريدة الأحداث المغربية كان قد صرح بأنه لا مانع عنده من أن تتمتع أخته بالحرية في معاشرة من تشاء جنسيا، في الواقع، المسجد هو المكان الوحيد الذي يمكن أن يحدث فيه هذا النوع من التمرد.

II: علي باي جاسوس بني مكادة..ضحية خطبة الجمعة

في يوم من أيام سنة 1943، والعالم يحترق بنيران حرب كونية لا أحد يعرف نهايتها (...)، اختار فرع البنك العقاري التجاري–الإسباني في طنجة، ساحة بني مكادة في طنجة لوضع تمثال حجري كبير لرجل ملتحٍ بلباس شرقي. (...) كتب لتعريفه بحروف لاتينية: علي باي العباسي.

في ما بعد، تبين أن "علي باي العباسي"، لم يكن سوى الجاسوس المغامر الإسباني "ضومينكو باديّا"، الذي حل في المغرب بنوايا استعمارية في بداية القرن الـ 19 متنكراً في شخصية عربية، و"خلال حرب الخليج الثانية (17 يناير–28 فبراير 1991)، اختفى تمثال "علي باي" أو ضومينكو باديا"، "فالتماثيل أو النصب غير مسموح بها لأسباب دينية بالتأكيد، ولعل الجواب يكون عند وزارتي الأوقاف والشؤون الإسلامية والداخلية، حتى لا تصبح كل الساحات مرتعاً لها".

ويذكر محمد بن عبد الغفور[92] ناشط نقابي وسياسي إسلامي بمدينة طنجة أن "عبد العزيز بن الصديق، وهو أحد العلماء المشهورين، أشار في خطبة الجمعة بمسجد علي باي إلى التمثال، مستغربا كيف يوجد بين المسلمين تمثال لجاسوس إسباني، فشاع الخبر متزامناً مع خروج ساكنة طنجة، وعلى رأسها حي بني مكادة، في مسيرة احتجاجية تضامنية مع الشعب العراقي، فصبّ المتظاهرون جام غضبهم على تمثال علي باي، فهدموا أجزاء كبيرة منه من جهة الرأس رشقا بالحجارة، فسارعت السلطات المحلية ليلاً إلى حمل ما تبقّى من ملامح ضومينكو باديا، إلى مكان مجهول".

حرب أخرى هذه المرة على المستوى السياسي من داخل المجلس البلدي لمدينة طنجة سيقودها قيادي يساري ينتمي لحزب منظمة العمل وهو "محمد العزوزي" على تمثل علي باي العباسي مطالبا المجلس البلدي بإزالة التمثال الذي يرمز لحقبة الاستعمار وهو لجاسوس إسباني كما يؤكد محمد بولعيش[93] فاعل سياسي ونقابي يساري من أبناء "حي علي باي" عاصر أن الحملة الدعائية "أخذت أبعاد دينية ووطنية بالنسبة لمروجيها".

هذا التقاطع بين الحماس الوطني والعقيدة الدينية في لحظة سياسية مشحونة بالعواطف إبان حرب العراق استطاعت أن توحد الموقف السياسي القومي والموقف السياسي الديني لسياغة فعل جماهيري، لم تجد السلطات الأمنية والإدارية بديلا عن الامتثال لمطالب الجماهير بإزالة التمثال استجابة لمطالبهم، واحتواءا لغضبهم.

وهكذا فقد المسجد من الكثير من إشعاعه بمجرد غياب السياسة فيه ولم يعد يتم تناول المشاكل اليومية للناس داخله، هذا النوع من خطب الجمعة أصبح يوسم بـ."خطاب القبور" للتأسف عن كون المساجد ابتعدت كليا عن القضايا الدنيوية ولم تعد مندمجة في المجتمع، حتى الدولة نفسها لم يمكن أن ترضى بنزع الصفة التنشيئية عن المساجد Désocialisation لأنها في

حاجة دائمة لروابط وقنوات لبث خطابها الخاص حول مسائل ذات طبيعة دنيوية. إن ضبط هذه المعادلة هو الذي يطرح إشكالا في الواقع، فالوزارة تجد نفسها مترددة بين كتاب يشمل خطب نموذجية معدة سلفا ولائحة بالمواضيع الإجبارية التي ينبغي التطرق لها، وبين حرية المبادرة المتروكة للأئمة مع كل المخاطر التي يحتملها ذلك. من حيث الوقائع، تحديد مضمون الخطب يعود للمجالس الجهوية والمجلس العلمي الأعلى الذين يتحفظون حول تقييد الأئمة أكثر، مادامت الوزارة سبق وأن عملت كل ما في وسعها لضبط الخطب. ويظهر هذا التوتر جليا عندما نحاول فك شفرة المقايضات بين إدارة الشؤون الإسلامية والعلماء. فالوزارة تكتفي بالجوانب التقنية وتترك الجوانب السياسية للتفاهمات غير الرسمية والأخذ والرد التي تفسح المجال لتوصيات وتوجهات عامة. ففي الدليل حول استعمال المساجد، تمت معالجة خطبة الجمعة بشكل تقني جدا. بالمقابل، نجد على الموقع الإلكتروني للوزارة لائحة بالمواضيع الوطنية التي لها علاقة بالمصلحة العامة من قبيل ضرورة العمل على محو الأمية، ومحاربة مرض السيدا أو العنف ضد النساء، والحفاظ على السلامة الطرقية.

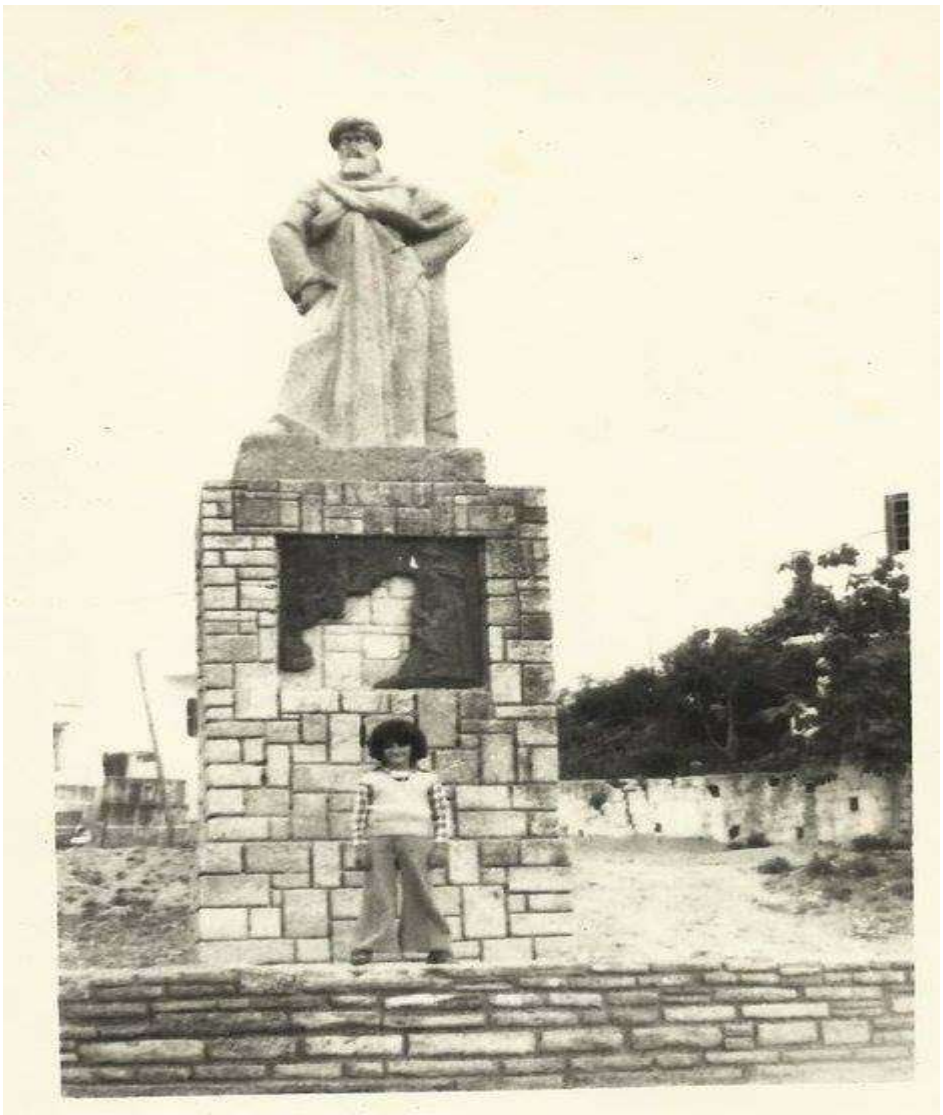

(الصورة لتمثال علي باي قبل أن يهدم، ويظهر في الصورة الصديق عماد اليطفتي وهو من أبناء حي علي باي)

**خلاصة**

إن تكريس استعمال النظام السياسي المغربي المجال الديني، كمجال إيديولوجي رئيس، لا يتجزأ عن مضمون الدولة وكمرجع وحيد للأمة في شؤونها العامة، وهذه السلطة يمسك بها الملك، وهي سلطة زمنية دينية[94]، كما تتيح صفة أمير المؤمنين للملك صلاحيات واسعة في المجال الديني والدنيوي لارتباطها بكفة موازين القوى السياسية المائلة لصالح الملكية، الذي يترجم ويكرس روح البعد القانوني الخلافي والممارسة التاريخية للسلاطين المغاربة ( إمارة المؤمنين، البيعة، قداسة الملك...)، ومن ثم يرتكز هذا القانون على المكانة السياسية والدينية للملك-الخليفة، وعلاقته بالأمة في غياب وسطاء، حتى لو كان هؤلاء الوسطاء هم البرلمان والحكومة،[95] مما يجعل إمارة المؤمنين العمق الاستراتيجي للملك الدستوري.[96] "ففي قلب النظام السياسي المغربي شخص واحد هو الملك"[97] حيث يمسك بخيوط اللعبة السياسية ويؤثر على جميع الأصعدة، ويهيمن على السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، كما يعتبر فوق الدستور وغير خاضع له.

ونستحضر في هذا السياق نموذجا لتفسير العقل الديني/السياسي الرسمي لحيازة الملك أمير المؤمنين مقاليد السلطة الدينية/السياسية، إذ ترافع وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد التوفيق بقوة عن تداخل السياسي والديني في مقام إمارة المؤمنين في افتتاح الدروس الحسنية الرمضانية لسنة 2004 بدرس معنون ب: "تدبير العلاقة بين الدين والسياسة"، وقال في معرض حديثه بأن النظام السياسي في المغرب هو محل إجماع الأمة الإسلامية لمشروعيته الدينية بالمقام الأول، وأضاف بأن العلاقة بين الدين والسياسة ليست مطروحة في مستوى الاختيارات المحسوم فيها، وإنما هي مطروحة على مستوى الممارسة التعاملية للفاعلين في الميدانين الديني والسياسي، حيث السياسة نشاط تطبيقي يحاول حل مشاكل محسوسة تعرض للمجتمع مع مراعاة الظروف، بينما مقام أمير المؤمنين الديني والسياسي، الذي لا ينفصل الأمران في أي عمل من أعماله، فهو عندما يأمر ببناء مدرسة أو عندما يدشن مسجدا أو يخطط لمرسى أو يشيد سدا لا يميز في عمله بين ما هو ديني وما هو سياسي، فالتاريخ والوحي في أفقه وشخصه مندمجان متلازمان[98].

وتعمل المؤسسة الملكية بحرص شديد على التوظيف المكثف لإمارة المؤمنين سواء على مستوى الخطاب أو الممارسة في الحقلين الديني والسياسي لتستمر في حضورها كمرجعية عليا دينيا وسياسيا، ولإظهار تميزها عن كثير من الأنظمة العربية الإسلامية باستحضارها كذلك، لارتباط إمارة المؤمنين بالمغرب بالنسب الشريف والانتماء النبوي في كل المناسبات[99].

بعد تناولنا لمختلف جوانب هيمنة الدولة على الحقل الديني/السياسي، من خلال ضبط الفاعلين الدينيين وتقنين آليات اشتغالهم، مبرزين نجاحها في هذه العملية خصوصا أنها ورثت نخبة دينية ضعيفة ومحدودة التأثير بفعل عوامل التحديث التي فرضها واقع الاستعمار خاصة في مجالي التربية والتعليم، وأيضا بفعل تورط جزء كبير من الزوايا والشرفاء والعلماء في التعاون مع المستعمر الفرنسي والإسباني ولو أن من بينهم من كان في طلائع الحركة الوطنية[100].

وباستناد الملكية على مشروعيتها الدينية، عملت على تكريس ضعف النخبة الدينية من علماء وشرفاء، وتدجينها وتهميشها، لصالح نخبة إدارية ذات تكوين عصري، عبر عدة إجراءات ومؤسسات لم تسمح لهاته الفئة التقليدية بالتطور خصوصا مع مسلسل بناء الدولة المغربية وفق تصور الملك الراحل الحسن الثاني، فسياسته اتسمت باحترام المرجعية الدينية وتوظيفها المحدود في سياسة الحكم إلى حدود السبعينات، وذلك في صراعه على السلطة مع التيارات اليسارية.

غير أن بداية الثمانينات شكلت نقلة نوعية في علاقة الدولة بالمتغير الديني، مدفوعة بعوامل داخلية وأخرى خارجية، بفعل التأثير الذي أحدثته الثورة الإسلامية الإيرانية، لتبرز بعض الجماعات الإسلامية إلى قائمة القوى المناهضة لمشروعية نظام الحكم،

مما سيشهد عودة مكثفة للمظاهر الدينية داخل الفضاءات العامة، سواء من قبل الدولة أو الجماعات الإسلامية، مما سيدفع النظام بدوره إلى الارتباط أكثر بالمرجعية الدينية وإعادة بناء مؤسساته وتنشيط القنوات الفاعلة داخلها، بما يرسخ الصبغة الإسلامية للنظام.

هذه الاستراتيجية الدينية للدولة لإعادة هيكلة وضبط الحقل الديني، ساهمت بشكل واضح في خلق دينامية داخل الفاعلين الدينيين نفسهم، وقامت بدور المنشط لهذا الجسم الذي كان في فترة كمون، ومع فتح المجال العام للعلماء من قبل الدولة، بما يعني ذلك، الاستفادة من إمكانياتها المادية والمعنوية، وخصوصا عامل القرب من السلطة، سيتم استقطاب عدد من العلماء للاشتغال من داخل المؤسسات والأجهزة الرسمية والذين كانوا إلى عهد قريب يدافعون عن استقلالية العالم إزاء السلطة السياسية من جهة، وسيدفع بالعلماء المتشبثين بالاستقلالية نحو الانفتاح على الفاعل الديني الجديد المتمثل في الحركات الإسلامية، من جهة أخرى، من هنا، تغدو هذه الفترة الزمنية التاريخ السياسي للمغرب، محددة ومفصلية، في إعادة تشكيل الخريطة السياسية/الدينية للبلاد.

**الهوامش:**

[1] Malika ZGHAL, Gardiens de l'islam, les oulémas d'al Azhar dans l'Egypte contemporaine, press de la fondation nationale des sciences politiques, paris 1996

[2] Ibid, PP 17-22

[3] اعتبر علال الفاسي بأن المقصود "بالطائفة المنصورة" كما هو المصطلح المعروف في الأدبيات الإسلامية، الواردة في الحديث: "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم حتى يأتيهم أمر الله وهم على ذلك" هم العلماء المقتدرون الظاهرون بالقوة والحجة على مناصرة الحق، كما دعاهم إلى ضرورة التنظيم، والتكتل "كأفراد الأمة المتعلمين المدركين لحقائق الأشياء والمتضلعون في المعارف الإسلامية وغيرها... أن ينضموا لبعضهم ليكونوا الطائفة المتعاونة على الخير وعلى الدعوة إلى الله، وعلى نشر السنة والذب عن الإسلام ودفع الشبه وتوضيح المتشابه" لكن أساسا بالنسبة لعلال الفاسي الزعيم السياسي قبل العالم هو "مواجهة التيارات المختلفة بما يقتضيه الجدل القرآني والبرهان العقلي" وهو التكتل الذي سيشكل دعامة وقوة استناد للزعيم الاستقلالي ضد باقي خصومه السياسيين.

علال الفاسي: "مهمة علماء الإسلام" محاضرات وأبحاث علال الفاسي، سلسلة الجهاد الأكبر، العدد 16، مؤسسة علال الفاسي، مطبعة الرسالة، الرباط، 1988، ص 41

[4] محمد الطوزي: "الملكية والإسلام السياسي..."، مرجع سابق، ص 104

[5] Zeghal Malika, les islamistes marocains... opcit, p 18-

[6] نفسه

[7] روندة الصديق: "ثلاثون عاما من حياة رابطة علماء المغرب"، الرباط، 1991.

[8] بالرغم من الانتشار التنظيمي الذي كانت تعرفه فروع رابطة علماء المغرب في جميع أقاليم المغرب، إلا أن معظمها كان لا يعرف تجديدا لانتخاب مكاتبه وفق القانون الأساسي للرابطة، مما حولها في الغالب إلى مؤسسات مشلولة على المستوى التنظيمي والإشعاعي طيلة عقود من الزمن، للإطلاع على المزيد من الاختلالات التنظيمية التي كانت تعيشها الرابطة، أنظر الرسالة الموجهة من ادريس الكتاني بصفته رئيسا لفرع علماء المغرب بالرباط سلا بتاريخ 12 دجنبر 1989 إلى الأمين العام للرابطة عبد الله كنون، مذكورة في كتاب:

ادريس الكتاني: "ملفات وثائقية في تاريخ المغرب العربي الإسلامي المعاصر"، الملف الخامس،، منشورات نادي الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2009، ص ص 27-43

[9] للمزيد حول مواقف الرابطة، أنظر أحمدبنشقرون : "مواقف وآراء رابطة علماء المغرب من التأسيس1960 إلى المؤتمر العاشر 1986" منشورات رابطة علماء المغرب، دون تاريخ.

[10] عن مجلة دعوة الحق، السنة 21، العدد 4، يوليوز 1980، ص، 6-8.

[11] محمد ظريف: "الإسلام السياسي في المغرب مقاربة وثائقية"، منشورات م.م.ع.إ.س، الطبعة 3، ص 42

[12] تولى الشيخ عبد الله كنون مهمة الأمانة العامة ل "رابطة علماء المغرب" منذ مؤتمرها الأول سنة 1960، واستمر في منصبه إلى وفاته سنة 1989، وبعد ذلك ترأس الرابطة الشيخ المكي الناصري بتزكية وتدخل من السلطة السياسية، ترجم بتزكية وإجماع من العلماء الحاضرين في المؤتمر الاستثنائي سنة 1989، واستمر في مهمته إلى حين وفاته سنة 1994، ليخلفه أحمد بن شقرون العميد السابق لكلية الشريعة بفاس، ونظمت الرابطة إحدى عشر مؤتمرا منذ نشأتها.

[13] تصل هاته الرواية لدرجة التواتر داخل الساحة الدينية بطنجة، لكن عند محاولة توثيقها، نصطدم بحقيقة سوسيولوجية، وهي أن الجميع يتحدث عن رواية شفهية لم يسمعها من عبد الله كنون شخصيا، أو من أحد المقربين منه.

[14] بخصوص إحدى المقالات التي نشرها عبد الله كنون بمجلة دعوة الحق تحت عنوان "نظام الحكم في الإسلام" تذهب إحدى الباحثات إلى القول أن تصور الأمين العام لرابطة علماء المغرب لهذا الموضوع كان يقترب بشكل كبير من تصور عبد السلام ياسين ومن الفكر الشيعي.

Zeghal Malika, les islamistes marocains…p 102.

[15] محمد الطوزي: الملكية والإسلام السياسي.." مرجع سابق، ص 114

[16] نفسه

[17] Z.Daoud, M.Tozy , « le dernier des lettrés », lamalif, 188, Mai 1987.

[18] الكتاب كان مقررا في الثانويات إلى جانب أشعار بعض زعماء حزب الاستقلال مثل علال الفاسي ومحمد الحلوي، وكان الهدف من صدوره في الثلاثينات، هو تنبيه المفكرين المشارقة الكبار، خاصة طه حسين ومحمود عباس العقاد، إلى أن للغرب الإسلامي نصيب لا يستهان به في التراث الفكري العربي، إلا أن قرار سلطات الحماية منع تداول الكتاب في المنطقة السلطانية، جعل الملف يرقى إلى درجة أصبح يشكل معها رمزا لوجود نبوغ "مغربي" مناهض للمشاريع الاستعمارية

محمد المنوني: "مظاهر يقظة المغرب الحديث"، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1985

[19] لعبد الله كنون عدة فتاوي واجتهادات فقهية متميزة، نذكر منها فتواه حول جواز الإحرام من الطائرة في السبعينات من القرن الماضي، وتعقيبه على ابن باز الرئيس السابق لإدارة البحوث العلمية والافتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية القائل بعدم جواز ذلك.

مجلة الإحياء، المجلد السادس، الجزء الثاني، نونبر-أبريل 1987، ص 164-168

[20] Jaque Berque : l'intérieur du Maghreb du Xe au XIXe siècle, paris, Gallimard, 1978, p 441.

[21] محمد الطوزي: "الملكية والإسلام السياسي..." مرجع سابق، ص 110

[22] محمد ظريف: الإسلام السياسي في المغرب مقاربة وثائقية" مرجع سابق، ص 200.

[23] يراجع البيان بمجلة الفرقان، العدد 23، أبريل/ماي 1991، ص 12.

[24] راجع نص البيان في جريدة الاتحاد الاشتراكي، بتاريخ 19 فبراير 1991.

[25] سنناقش بروفايل أحمد الريسوني في القسم الثاني لدوره الكبير في تأسيس وتجميع حركات الإسلام السياسي.

[26] M.Tozy : «leprice et le clerc… » op.cit, p.71

[27] الراية، العدد 120، 15 نونبر 1994، ص 7

[28] انتبهت الباحثة مليكة الزغل إلى أن تطور الاستراتيجية الملكية كانت تتم بشكل موازي مع محاولة أخرى مماثلة كان يقف ورائها الشيخ عبد السلام ياسين لتجميع جماعات الإسلام السياسي المغربية وتوحيدها حول شخصه، خاصة تلك التي انسلخت عن تنظيم الشبيبة الإسلامية، أنظر

Zeghal Malika, les islamistes marocains…, op.cit, p 102.

[29]

[30] بين سنتي 1980 و 1982، ألقى الملك أربعة خطابات حاول في إطارها تحديد مهمة العلماء في دولة عصرية وحديثة يحكمها القانون الوضعي قبل أي قانون آخر، من هذه الخطابات نستشف أن الدور الأساسي الذي يريده الملك للعلماء هو أن يكونوا "حماة السنة"، وليس "حماة الشريعة"، مدبرين للعبادات أي مأجورين عن هذا التدبير، لا منتجين لإيديولوجيات دينية عن طريق المقاولة الحرة.

ففي خطاب فاتح فبراير 1980، يؤكد الملك أن العالم ليس هو ذلك الداعي الذي يقوم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فهذه مهمة المحتسب، ومهمة "مقدم الحومة"، فالملصقات السنيمائية التي من شأنها أن تخدش الآداب العامة مثلا، تتكلف بها الإدارة عن طريق قيامها بوظيفة الشرطة الإدارية، وليس للعالم أن يتدخل فيها، فمهمة هذا الأخير إذا، فوق "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، تتعداها لتشمل مهمة التعليم وتنظيم وتنشيط الحلقات الثقافية فلهذا الغرض أعطى الظهير المتعلق بتأسيس المجالس العلمية كل الصلاحيات لهذه المجالس لتكون المخاطب المؤهل للإدارة سواء كانت مركزية أو محلية.

وفي خطاب 12 يوليوز 1981، أكد الملك محمد السادس على أن مهام العلماء لا يجب أن تنحصر في تعليم الناس لأمور الدين المتعلقة بالعبادات الظاهرة، بل يجب أن تشمل هذه المهام ما هو أهم، أي مواجهة الغزو الأجنبي، الغزو المادي الذي يفتك بالشباب، وذلك بإظهار مزايا الإسلام. أما في خطاب 18 يوليوز 1982، فقد حذر الملك صراحة من مغبة انحراف العلماء تحت ضغط العوامل الظرفية أو العاطفية، أي من مغبة التعاطي للسياسة السياساتية في مجال سياسة الحكومة اليومية كارتفاع أسعار البنزين أو السجائر مثلا، من مغبة جعل المسجد الذي هو بيت الله منبرا "سياسيا" بمفهوم السياسة الظرفية، ففي إطار تقديم هذا الخطاب للقراء كتب جريدة « 19/12/1982 le matin du sahara » في صفحتها الأولى ما يلي: "جلالة الملك: إن مهمتكم تقتضي نشر تعاليم الإسلام والحفاظ على الخلق الإسلامي، خلق أمير المؤمنين، وصيانة الإسلام من كل انحراف أو إفراط حتى ولو كان من بعض العلماء." يراجع عبد اللطيف أكنوش: السلطة والمؤسسات...، مرجع سابق، ص 179

[31] الظهير الشريف رقم 1-80-270 الصادر بتاريخ 8 أبريل 1981 بالجريدة الرسمية عدد 3575، 6 ماي 1981

[32] نفسه

[33] وتشكل الوفد من شخصيات سامية أهمها المستشار الملكي أحمد بنسودة، ووزير التربية الوطنية عز الدين العراقي، أنظر مجلة دعوة الحق، العدد 5، السنة 22، أكتوبر 1981، (عدد خاص حول المجالس العلمية).

[34] الفقرة الثانية من الفصل الخامس من ظهير 8 أبريل 1981 المتعلق بإحداث المجلس العلمي الأعلى والمجالس الإقليمية.

[35] انبعاث أمة، عدد 29، 1984، ص 229-232.

[36] مباشرة بعد تأسيس شعبة الدراسات الإسلامية، سيطرح مشكل التأطير العلمي والبيداغوجي للأساتذة، فتم اللجوء إلى نظام خاص سمي حينها بـ "تكوين المكونين"، وهو نظام يقتضي إجراء الطلبة الحاصلين على الإجازة سنة من التكوين ثم يلتحقون بالمدرجات لممارسة التعليم العالي، هؤلاء الأساتذة شكلوا الجيل الأول من أساتذة الدراسات الإسلامية، وسط ذهول الكثير من الأساتذة الذين امضوا سنوات طويلة من أجل الحصول على منصب أستاذ التعليم العالي، كانت فترة = ==من التخبط وكانت هناك توصيات من أجل إنجاح المشروع، ووصل الدفع بالشعبة الجديدة والمجهادة من أجل إنجاحها، إلى الحد الذي جعل إدارات بعض الكليات تمتنع عن تسجيل حاملي الباكالوريا في الشعب الأخرى، وبالتالي الدفع بالطلبة إلى التسجيل في شعبة الدراسات الإسلامية.

وقبل إغلاق شعب الفلسفة وعلم الاجتماع بالجامعات المغربية، تم غلق معهد العلوم الاجتماعية سنة 1970

[37] جريدة أخبار اليوم المغربية، بعنوان: كيف رتب علماء سوريون الشأن الديني بالمغرب، http://m.alyaoum24.com/166730.html

[38] يعزو أحد الباحثين المعوقات التي أثرت على أداء المجلس الأعلى إلى:

- طغيان البعد الأمني على تدبير الحقل الديني، من خلال تضخم الدور الرقابي لوزارة الداخلية في عهد الوزير القوي ادريس البصري.
- ضعف الموارد البشرية والمالية واللوجيستية المرصودة للمجلس العلمي وتبعيته المطلقة إداريا وماليا لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- تواضع وضعف منصب الكاتب العام للمجلس العلمي الأعلى قانونيا وإعلاميا، إذ لم يعتبره الظهير المحدث للمؤسسة سوى موظف سام مكلف بكتابة المجلس.

عبد الرحمان منظور الشعري: "النخبة الدينية في النسق السياسي المغربي: العلماء نموذجا 1999/2013، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق طنجة، سنة 2014، ص 158

[39] ظهير شريف رقم 1-03-300 الصادر في 2 ربيع الأول 1425 الموافق 22 أبريل 2004، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 5210، 6 ماي 2004.

[40] خطاب الملك محمد السادس في افتتاح دور المجلس العلمي الأعلى في 28 شتنبر 2008 ، منشور بالجريدة الرسمية سبق ذكره.

[41] المادة 13 من الظهير 1-03-300

[42] المادة 11 من نفس الظهير

[43] سنرجع إلى هذه الشخصية في القسم الثاني.

[44] ظهير شريف رقم 1-08-17 في 20 شوال 1429 الموافق ل 20 أكتوبر 2008، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 5680، 6 نونبر 2008.الذي نص على أنه تسري أحكام الظهير الشريف 1.03.300 الصادر في 2 ربيع الأول 1425(22 أبريل 2004) والمغير والمتمم بموجب الظهير الشريف 1.08.16 الصادر في 20 شوال 1429(20 اكتوبر 2008) بإعادة تنظيم المجالس العلمية على المجلس العلمي المغربي لأوربا.

[45] يراجع كلمة كاتب عام المجلس العلمي الأعلى على موقع جريدة الصحراء المغربية، https://assahraa.ma/journal/2009/79067

[46] سنناقش هذه النقطة بشكل موسع في القسم الثاني

[47]في 20 أكتوبر 2008 تم تعيين الطاهر التجكاني رئيسا للمجلس العلمي المغربي لاوربا بنص الظهير الشريف 108.131 والذي نصت المادة الثانية فيه على أسماء الشخصيات أعضاء هذا المجلس.

[48]الظهير المنظم المجلس العلمي المغربي لأوروبا

[49] نفسه

[50]خطاب الملك محمد السادس حول إعادة هيكلة الحقل الديني في 30 أبريل 2004، مذكور ضمن خطب إمارة المؤمنين في الشأن الديني والنصوص المنظمة للمؤسسة العلمية، مرجع سابق، ص 170

[51] ظهير شريف رقم 1-5-270 صادر في محرم من سنة 1427 موافق 14 فبراير 2006، منشور بالجريدة الرسمية رقم 5418 الصادر يوم 21 ماي 2006

[52] جريدة الاتحاد الاشتراكي عدد 8042، 5 شتنبر 2005

[53] الرابطة المحمدية للعلماء، حصيلة الأنشطة والمنجزات 2007-2008، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، ص8-9

[54] المادة 20 من الظهير المنظم للرابطة.

[55] المادة 21 من نفس الظهير

[56] الموقع الرسمي للرابطة المحمدية للعلماء، www.arabita.ma

[57] المادة 18

[58] المادة 16

[59] المادة 12

[60] اختصاصات المجلس الأكاديمي حددتها المادة 10

[61] الورقة التعريفية بالمركز في موقعه الإلكتروني www.achaari.ma

[62] الورقة التأسيسية لمركز ابن القطان ضمن موقع الرسمي: www.alquatan.ma

[63]الموقع الإلكتروني: www.oqba.ma

[64]علي قاسمي التمسماني، قراءة في كتاب "صحيفة سوابق وجريدة بوائق" للشيخ أبي أويس محمد بوخبزة، جريدة الديار المغربية عدد 35، سنة 2010.

[65] واستمرت تداعيات نشر جريدة الديار المغربية للمقال بإقدام أفراد من عائلة بن الصديق على رفع دعوى قضائية ضد محمد بوخبزة مؤلف الكتاب، وعبر عبد المنعم بن الصديق عن أن "العائلة كانت بصدد إعداد ردود على كتاب "صحيفة سوابق وجريدة بوائق"، إلا أنهم في الأخير ارتأوا سلك طريق القضاء ضد محمد بوخبزة ردا على الإساءة التي وجهها لأحمد بن الصديق، أحد كبار العلماء ليس بالمغرب فقط بل بالعالم الإسلامي". وصرح بدر العمراني لنفس الجريدة بأن الأبيات غير موقعة باسمه، كما لم ينف جملة وتفصيلا كون الأبيات له. جريدة الديار المغربية العدد 38 سنة 2010.

[66] بعد ذلك طلب مني وضع طلب مكتوب يحدد صفتي ونوع المعلومات التي أرغب فيها، وسيرفع إلى الوزارة لتبث فيه، في الغد قمت بالمطلوب، ومضت الأيام والأسابيع والأشهر دون أن أتمكن من الحصول على أية معلومات أو إحصائيات.

[67]قانون رقم 01-13 الصادر في 29 يناير 2002، منشور بالجريدة الرسمية عدد 4977 ليوم 11 فبراير 2002.

[68] المادة 1 من قانون 01-13

[69] محمد كنون الحسني: جريدة ميثاق الرابطة العدد 1048 2 ذو القعدة 1424هـ الموافق 26 دجنبر 2003م

[70] نفسه

[71]،نذكر هنا بتجربة دور القرآن التابعة ل "جمعية الدعوة إلى القرآن والسنة" بزعامة الشيخ السلفي محمد المغراوي، والتي وصلت إلى ما يناهز 67 دارا للقرآن سنة 2008، وهي السنة التي صادفت إغلاقها على خلفية فتواه الشهيرة ب"تزويج لفتاة الصغيرة بسن 9 سنوات" ليتم فتحها سنة 2011 على خلفية حراك 20 فبراير، ثم إغلاقها صيف 2013 من قبل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بحجة عدم خضوعها لقانون التعليم العتيق.

[72] تحت إشراف محمد الأمين بوخبزة القيادي بحزب العدالة والتنمية وحركة التوحيد والإصلاح

[73] درس بهذا أبناء أبو حمزة المصري القيادي الجهادي المقيم ببريطانيا.

[74] المدرسة تشرف عليها أسرة الططري السورية المعروفة بدعمها لحركة التوحيد والإصلاح ولحزب العدالة والتنمية، وتربطها علاقة مصاهرة بعبد الإله بنكيران.

[75] معطيات من الموقع الرسمي للمعهد http://imamnafie.ma/2015/11/15/

[76] محمد السعيدي (الجردي) مزداد سنة 1963 حاصل على الإجازة من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وحصل على الشهادة الماجستيربالمعهد العالي لإعداد الأئمة والدعاة بمكة، ثم شهادة الدكتوراه في الدراسات الإسلامية من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس بتاريخ 2006.

[77] مقابلة أجراها الباحث بتاريخ 22 مارس 2018

[78] تحاشى المستجوب التعريف بهؤلاء المحسنين حيث اعتبر ان عملهم في سبيل الله، وخلال عملية استقصائنا حول داعمي المعهد من نشطاء مدنيين ودينيين بطنجة تكرر اسم عائلة الأربعين (لربعين) وهي عائلة كبيرة منحدرة من الريف وبالضبط من الناظور (عين زورة)ومتشابكة بعدد من المصاهرات والمصالح الاقتصادية في قطاعات كبيرة (النسيج، العقار...) وكان أفراد العائلة في الواجهة السياسية لسنوات كرؤساء للمجالس البلدية ورؤساء لغرفة التجارة والصناعة وبرلمانيين.

[79] نفسه

[80] وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، إحصائيات مؤسسات التعليم العتيق الموسم الدراسي 2018/2017، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2018

تجدر الإشارة أننا سبق أن اعتمدنا إحصائيات قديمة بالتزامن مع الفترة الزمنية التي يغطيها البحث، وارتأينا للمزيد من إغناء البحث اعتماد آخر الإحصائيات المنشورة من قبل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية،

[81] المادة 5 من قانون 01-13

[82]كان الخصم في السابق الاتجاهات العلمانية واليسارية، وهي خصم سياسي للنظام، أما في المرحلة فهو خصم ديني أساسا والمقصود السلفيون تحديدا

[83] كلمة وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أمام مجلس المستشارين، بتاريخ 20-06-2001 أثناء مناقشة مشروع قانون التعليم التيق، تقرير لجنة التعليم والشؤون الاجتماعية والثقافية حول المشروع، دورة أبريل 2001

[84] يعتبر مفهوم "الهيمنة الثقافية/الايديولوجيا" من المفاهيم الأساسية في علم السياسة، ويعتبر المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي صاحب هذا المفهوم، فالقوة المركزية في المجتمع- حسب غرامشي- هي قوة الثقافة وليست قوة السلطة أو الاقتصاد، ومن تم فالهيمنة على الثقافة هي وسيلة الوصول إلى الحكم أو الإبقاء عليه. فالنظام السياسي ليعيد إنتاج نفسه ويستمر في الحكم، عليه أن يهيمن على مايسميه، غرامشي، "بالمجتمع المدني"، الذي يتشكل من مجموعة من المؤسسات غير الرسمية كالأحزاب السياسية، النقابات، الجمعيات، الكنيسة، الصحافة، التعليم ... إلخ، والذي تتجسد وظيفته في الإقناع، وذلك في مقابل المجتمع السياسي الذي هو الدولة بإجهزتها "القمعية" كالجيش، الإدارة، ... كما أن القوى السياسية المعارضة للوصول إلى السلطة عليها أن تهيمن أولا على مؤسسات "المجتمع المدني" قبل الوصول إلى "المجتمع السياسي". أي قبل الوصول إلى السلطة.

[85] خطاب العرش الأول للملك محمد السادس بتاريخ 30 يوليوز 2000 ، مرجع سابق. 245

[86]2008 ، المرجع السابق -09- 1. خطاب الملك أمام المجلس العلمي الأعلى بتطوان يوم: 27 ، 4 ديسمبر 2003 / 1 الصادر في 9 شوال 1424 -03- 2.الظهير الشريف المتعلق بإعادة تنظيم وزارة الأوقاف، رقم 193. الجريدة الرسمية، رقم 5172 الصادرة يوم 25 دجنبر 2003

[87]وحسب آخر إحصاء خاص بالمندوبية الجهوية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لجهة طنجة تطوان يضم عمالة طنجة أصيلة 624 مسجدا

[88] يقصد بالقيمين الدينيين مجموع الأشخاص الساهرين على شؤون المسجد، حيث عرفهم الظهير المنظم لمهامهم، بأن المقصود بالقيمين الدينيين هم "الأشخاص المتعاقدون مع الدولة ممثلة في السلطة الحكومية المكلفة بالأوقاف والشؤون الاسلامية. وكذا الأشخاص المكلفون من قبلها، طبقا لأحكام الباب الرابع من هذا الظهير الشريف، بالمهام المنصوص عليها في المادة 5 بعده" 2. الظهير الشريف رقم 1.09.200 ، المحدث والمنظم لمؤسسة محمد

السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للقيمين الدينيين الصادر بتاريخ 8 ربيع الأول 1421 هـ/ 23 فبراير2010، الجريدة الرسمية عدد 5828 بتاريخ 08 أبريل. 2010 ، ص. 2382

[89] دليل الإمام والخطيب والواعظ، مرجع سابق، ص. 15

[90] ويشترط لقبول ملف الترشح لهذا البرنامج، حفظ القرآن كاملا بالنسبة للأئمة ونصفه بالنسبة للمرشدات، بالإضافة إلى الحصول على شهادة الإجازة في أي من التخصصات التي. تدرس بالجامعات المغربية، بعد النجاح في عملية الانتقاء الأولي، تقوم مصالح وزارة الداخلية بإجراء مقابلة مع المترشحين، تتمحور أسئلتها حول الانتماءات السياسية والفكرية والموقف من الثوابت الأربعة المذكورة سابقا ويتم استبعاد المترشحين والمترشحات الذين لهم انتماءات فكرية وسياسية مخالفة لتلك الثوابت وفي هذا الإطار منع عدد من الطلبة المنتمين لجماعة العدل والإحسان. من اجتياز المباراة.

[91] .الموقعالألكتروني لوزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، www.habous.gov.ma

[92] مقابلة أجريت معه بتاريخ 22 غشت 2015

[93] مقابلة أجريت معه بتاريخ 10 ماي 2018

[94] أحمد بوجداد: "محاولة بعض المجالات الإيديولوجية في المغرب"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط 1983/1982، ص 175

[95] عبد اللطيف أكنوش: "السلطة والمؤسسات السياسية في مغرب الأمس واليوم"، مرجع سابق، ص 172

[96] محمد معتصم، "التطور التقليداني للقانون الدستوري المغربي"، مرجع سابق، ص 157

[97] ريمي لوفو، "الفلاح المغربي المدافع عن العرش"، ترجمة محمد بن الشيخ، منشورات وجهة نظر الطبعة الأولى 2011.

[98] انظر النص الكامل للدرس الحسني في الموقع الإلكتروني لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية www.habous.gov.ma

[99] محمد الطوزي، "الملكية والإسلام السياسي"، مرجع سابق، ص 74

[100] Voir ZEGHAL Malika, les islamistes marocains, op.cit. p 33-82